

نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي  
والدعوة إلى منظور جديد<sup>(\*)</sup>

د. نادية محمود مصطفى

مدرس - بقسم العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

---

<sup>(\*)</sup> نشرت هذه المقالة بمجلة السياسة الدولية، أكتوبر ١٩٨٥.

تتداخل الأبعاد الموضوعية والمنهجية في مجال دراسة العلاقات الدولية، فليس هناك اتفاق كامل حول الموضوع أو المحتوى Substance وحول المنهج approach ولقد مر تطور هذه الدراسة -منذ بداية القرن العشرين- بعدة مراحل. وكان هناك رؤية سائدة عن طبيعة الحقيقة الدولية كما يدركها وكما يصفها معظم الساسة ومعظم المنظرين في كل مرحلة من هذه المراحل. وهذه الرؤية قد تسمى إطاراً مرجعياً مشتركاً<sup>(١)</sup>، مدرسة فكرية<sup>(٢)</sup>، نظاماً عقائدياً<sup>(٣)</sup>، أو منظوراً<sup>(٤)</sup> وهي تشير إلى وجود نوع من الاتفاق حول سمات الظاهرة الدولية، وأبعادها الأساسية. وحول التساؤلات والموضوعات التي تثيرها وحول كيفية دراستها والبحث فيها<sup>(٥)</sup> ولقد استخدم دارسو العلاقات الدولية مفهوم "المنظور" لتصنيف الدراسات الأكاديمية استناداً إلى معيارين: أحدهما موضوعي ومحوره الافتراضات الأساسية حول الطريقة التي يتهيكّل بها العالم، والآخر منهجي ومحوره أساليب إدارة البحث والتحليل<sup>(٦)</sup>.

ويلاحظ من متابعة التطور في حقائق وموضوعات العلاقات الدولية (كظاهرة) والتطور في طرق إدراكها وأساليب البحث والتحليل حولها أي والتطور في المنظورات التي تعاقبت على دراستها، يلاحظ أن هناك ارتباط بين التطور في الجانبين، ذلك لأن المنظور السائد في كل مرحلة يكون انعكاساً لطبيعة وحقائق وسمات هذه المرحلة، ولأن كل منظور جديد يبرز كرد فعل للانتقادات التي توجه للمنظور الذي ساد من قبله في مرحلة سابقة في ظل أوضاع دولية مختلفة تطورت على نحو أبرز هذه الانتقادات أو التحديات أو التساؤلات حول مدى إطلاقه ومدى استمرار صلاحيته لوصف وتفسير الأوضاع الدولية المتطورة ومن ثم يتبلور بديل جديد يتحقق حوله قدر من الاتفاق من جديد الذي يرقى به إلى مرتبة المنظور السائد نظراً للتلاؤم بين افتراضاته وبين الحقيقة الدولية من ناحية وكذلك ملاءمة ما يقترحه من أساليب منهجية لدراسة أبعاد هذه الحقيقة المتطورة، بعبارة أخرى فإن كل منظور يبرز ليسود في ظل أوضاع دولية محددة حين يتضح أنه الأكثر ملاءمة لتفسيرها وقيادة البحث حولها.

ولهذا فإن متابعة التطور في المنظورات التي تعاقبت دراسة العلاقات الدولية يساعد على فهم الكثير من أبعاد التطور في مسار مجمل العلاقات الدولية، ولكن كما تدركها وتعبر عنها رؤية العالم الغربي الذي سيطرت دوله على تفاعلات السياسات الدولية<sup>(٧)</sup> فمن الملاحظ -كما يقول البعض<sup>(٨)</sup> أن الإسهام الأساسي في مجال التنظير للعلاقات الدولية هو إسهام غربي وأنجلو أمريكي بالذات. فبالرغم من أن الدول الاشتراكية ودول العالم الثالث لعبت دوراً مؤثراً في العلاقات الدولية إلا أنه يبدو -على الأقل من النظرة الأولى- أنه ليس هناك إسهام سائد من جانب رؤى غير غربية.

ودون إنكار لأهمية دراسة الرؤى غير الغربية إلا أن هذه الدراسة ستركز على المرحلة الراهنة من تطور دراسة العلاقات من منطلق الرؤية الغربية أي التقليد الغربي في مجال التنظير حول العلاقات الدولية.

ولقد تحركت هذه الرؤية الغربية -منذ بداية القرن العشرين- من مرحلة "التاريخ الدبلوماسي" إلى مرحلة "المثالية السياسية" في فترة ما بين الحربين العالميتين. إلى مرحلة "الواقعية السياسية" بعد الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الخمسينيات، إلى مرحلة "السلوكية" طوال الستينيات، وأخيراً المرحلة الراهنة منذ بداية السبعينيات وهي مرحلة ما بعد السلوكية<sup>(١)</sup> (وهذه المرحلة الأخيرة هي محور هذه الدراسة). أي تعاقبت على دراسة العلاقات الدولية عدة منظورات ساد كل منها مرحلة من المراحل السابقة. ولقد تبلورت الاختلافات بين هذه المنظورات المتعاقبة في ثلاثة أنواع من الجدال: **أولهما** - كان الجدال بين المثالية والواقعية، **وثانيهما** - الجدال بين السلوكية والتقليدية، (والأخيرة تتضمن التاريخ الدبلوماسي، والمثالية والواقعية)، **وثالثهما** - الجدال بين الواقعية وبين ما يسميه البعض<sup>(١٠)</sup> "العالمية" (وستركز الدراسة على هذا الجدال الأخير).

ويجدر ملاحظة أن هذا الجدال الكبير المتعدد المراحل الذي شهده مجال دراسة العلاقات الدولية إنما يدور حول محورين أساسيين (هما محوري أي منظور): **أحدهما منهاجي**؛ أي ما هي أفضل السبل المنهجية للتحليل، وهنا موقع الجدال الثاني، **والآخر موضوعي** ويدور حول طبيعة النظام السياسي الدولي. وهنا يأتي الجدال الأول الذي يقع بين المنظورات التقليدية، كذلك يأتي الجدال الثالث الذي يقع بين المنظور الواقعي التقليدي وبين رؤية جديدة تبحث عن وضع المنظور السائد (كما سنرى). ولقد أነعت هذه الأنواع الثلاثة من الجدال بين الأوساط الأكاديمية الغربية وفي الولايات المتحدة بصفة خاصة.

وتدور هذه الدراسة حول الجدال الثالث الذي تبلور منذ بداية السبعينيات في ظل الوضع الراهن لدراسة العلاقات الدولية أي في ظل مرحلة "ما بعد السلوكية" من أجل تحديد أهم الاتجاهات الحديثة في هذه الدراسة وما إذا كانت ترقى إلى مرتبة المنظور السائد. وتمثل مرحلة ما بعد السلوكية رد فعل للانتقادات التي تعرضت لها السلوكية ولهذا فلقد شهدت من ناحية دعوة لعدم المغالاة أو المبالغة في تركيز الاهتمام على المشاكل والأساليب المنهجية والكمية منها أساساً، أي شهدت دعوة لعدم التطرف في تبني "المعنى الضيق للعلمية" كما شهدت هذه المرحلة ومن ناحية أخرى تجدد الاهتمام بمشاكل "محتوى أو مضمون العلاقات الدولية وعلى قيمتها مشاكل وموضوعات حديثة ذات طبيعة اقتصادية تفرض دراسة العلاقات الدولية انطلاقاً من افتراضات جديدة تعكس الحقيقة الدولية المتطورة" (وذلك هو محور هذه الدراسة) وهكذا فإنه إذا كان الجدال بين السلوكية وبين التقليدية قد تركز على الأبعاد المنهجية

التي نوقشت بعمق خلال الستينيات على نحو أبرز الخلاف بين التفسير الضيق لمعنى العلمية والذي تمكست به السلوكية وبين التفسير الواسع للعلمية الذي تمكست به التقليدية، فإن الأبعاد الموضوعية لم تلق الاهتمام الذي تستحقه حتى تجدد الاهتمام بها في مرحلة ما بعد السلوكية، ولكن انطلاقاً من افتراضات جديدة جاءت كرد فعل للانتقادات التي تعرضت لها افتراضات التقليدية حول وحدات ونطاق ومحتوى العلاقات الدولية وإذا كانت السلوكية سبق وقد انطلقت من نفس هذه الافتراضات الجديدة إلا أنها لم تلق خلالها إلا اهتماماً ثانوياً على عكس مرحلة ما "بعد" السلوكية التي تركزت على هذه الافتراضات ولكن على نحو يعطي اهتماماً أكبر بالمتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على العلاقات الدولية على عكس المرحلة السلوكية التي ركزت في تطبيقاتها المنهاجية على موضوعات أمنية سياسية أساساً ولهذا يمكن القول أن كل من السلوكية، وما بعد السلوكية يعبران -بالمقارنة بالتقليدية- عن الحاجة للنظر إلى النظام الدولي من خلال منظار جديد منهاجياً وموضوعياً".

هذا وتتبع دوافع ومبررات الاهتمام بهذه المرحلة من عدة اعتبارات:

**من ناحية:** إذا انطلقنا من الاعتراف بالعلاقة بين التطور في المنظورات وبين التطور الفعلي للعلاقات الدولية، ومن ثم إذا انطلقنا من الاعتراف أيضاً بأن مستقبل العالم لا يتحدد بالتغيرات الإمبريقية في الحقائق الدولية فقط ولكن يتحدد أيضاً بكيفية إدراك السياسة والمنظرين لهذه الحقائق، إذن يصبح فهم سمات واتجاهات المرحلة الراهنة لدراسة العلاقات الدولية ضرورة مهمة لكل من يهتم بالتوجه المستقبلي لهذا المجال الدراسي: إلى أين وصل؟ وكيف يمكن أن يتحول وخاصة في ظل ما تتعرض له الأوضاع الدولية المعاصرة من قوى تحويلية تختلف الآراء وتتصادم حول مغزاها الحقيقي وحول عواقبها على مستقبل النظام العالمي لدرجة دفعت البعض إلى القول أن دراسة السياسات العالمية في مرحلة "ما بعد السلوكية" تعكس سمة عدم التجانس حيث لا يسود منظور واحد، ولكن هناك بدائل تتنافس من أجل تحقيق مكانة المنظور السائد.

**ومن ناحية ثانية:** يحتل موضوع العلاقات بين السياسات والاقتصاديات في مختلف أبعادها مكانة متميزة في هذه المرحلة. بحيث أن دراسة وتحليل الآراء المتنافسة حول طبيعة النظام الدولي المعاصر واتجاهات تطوره المستقبلية ضرورة سابقة لفهم مغزى تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي والدعوة إلى تطوير منهاج اقتصاد سياسي دولي لفهم التطور في النظام الدولي يستند على إسهامات علمي الاقتصاد والسياسة لإرساء أسس التعاون بينهما بعد انفصالهما بالرغم من الأرضية المشتركة بينهما في الواقع.

**ومن ناحية ثالثة:** فإن دراسة الأبعاد الحديثة في الرؤية الغربية خلال المرحلة الراهنة ضرورة مسبقية للإجابة عن التساؤل التالي: ما مدى ملاءمتها لوصف وتحليل وتفسير وضع

العالم الثالث في النظام الدولي، بعبارة أخرى ما مدى صلاحيتها لدراسة الاقتصاد السياسي الدولي للعالم الثالث، وما إسهامها بالمقارنة بإسهام مدرسة التبعية مثلاً؟ إن القضية التي يطرحها هذا التساؤل ليست جديدة ولكن يجب أن تظل متجددة ومستمرة وهي تطرح ضرورة الانطلاق من انتقاد الرؤى الغربية في سبيل التوصل إلى صياغة متكاملة لرؤية تتبع من العالم الثالث أو على الأقل تستجيب لمقتضيات تحليلية.

ويمثل مضمون هذه الدراسة استجابة للدفاع الأول على أن يكون الاستجابة للدافعين الآخرين موضع دراستين مستقلتين مقبلتين يمكن اعتبارهما حلقتين مكملتين لموضوع الدراسة الحالة التي لا يتسع حجمها للموضوعات الثلاثة. وستنقسم هذه الدراسة إلى الجزئين التاليين:

**الجزء الأول:** يطرح الإشكالية العامة لموضوع الدراسة أي أبعاد الجدل الراهن بين المنظور التقليدي الواقعي وبين المطالبين بمنظور جديد، كما يتناول هذا الجزء تحليل الأبعاد الحديثة التي تطالب بالمنظور الجديد في شقين يمثل كل منهما مستوى تحليلياً مجزئاً والمستوى الأول يدور حول السؤال: ما هي الخصائص الأساسية للسياسات الدولية المعاصرة والتي لا يبرزها المنظور التقليدي؟ أما الثاني فيتعلق بعواقب هذه الخصائص على مستقبل تطور النظام.

**الجزء الثاني:** يدور حول نظرة نقدية للرؤية الجديدة مزدوجة الأبعاد: أولهما يعرض للانتقادات المضادة لمواجهة إليها والتي ترفض الحاجة لمنظور جديد وبهذا البعد الأول يكتمل فهم دائرة الجدل المعاصر في الأوساط الأكاديمية الغربية أما البعد الثاني فمحوره مجموعة من التحليلات التوفيقية التصالحية بين التحليل الواقعي وتحليل الرؤية الجديدة.

### **الجزء الأول: الاتجاهات الحديثة في الرؤية الغربية:**

كيف تصف الرؤية الجديدة - التي تبلورت منذ بداية السبعينيات - النظام الدولي المعاصر؟ تستند هذه الرؤية في مجموعها (وقبل أن نتعرف على روافدها ونتبين بعض الاختلافات التدريجية فيها بينها) على بعض الافتراضات حول الفاعلين وهيكل النظام الدولي، وحول نطاق وأولوية الموضوعات والمشاكل التي تمثل محتوى العلاقات الدولية، وحول العمليات الدولية، على نحو يميزها عن الافتراضات المناظرة التي انطلقت منها الواقعية التقليدية. بعبارة أخرى فإن هذه الرؤية تنتقد أوجه قصور الواقعية عند وصفها سيرها السياسات الدولية المعاصرة. ومن ثم فإن محور الجدل السائد هو التساؤل التالي: إلى أي حد يعد النظام الدولي المعاصر استمراراً أو انقطاعاً عن النظام السابق عليه عقب الحرب العالمية

الثانية مباشرة؟ ومن ثم هل يجب الانتقال إلى منظور جديد للعلاقات الدولية غير المنظور التقليدي الذي قاد البحث لمدة طويلة؟

بعبارة أخرى إذا كانت الصورة عن السياسات الدولية - والتي تحقق حولها اتفاقاً كبيراً في دوائر البحث لعقود متتالية هي صورة الدول - القومية المتصارعة والمتحاربة حول مشاكل الأمن العسكري القومي أي صورة "سياسات القوى"<sup>(١١)</sup>، والتي تمثل محور الواقعية وإذا كان معظم منظري العلاقات الدولية يضعون في مرتبة ثانوية أنماط أخرى من الأحداث والتفاعلات أقل صراعية وأقل تركيزاً على موضوعات الأمن العسكري وغير حكومية، وإذا كان هذا التصور ملائماً لخبرة النصف الأول من القرن العشرين والعقدين السادس والسابع منه فهل ما زال يلائم خبرة الربع الأخير من هذا القرن؟ حيث بدا واضحاً منذ بداية السبعينيات العديد من دارسي العلاقات الدولية يعبرون في تحليلاتهم عن حدوث تغيرات هيكلية في السياسات الدولية يترتب عليها عدم صحة التركيز فقط على صراع الدول حول الأمن العسكري، أي تبرز هذه التغيرات أن منظور "سياسات الأمن" لا يميز بصورة ملائمة بين الفاعلين الدوليين والعمليات والنتائج الدولية المحورية وبين نظائرها الثانوية<sup>(١٢)</sup>.

وهكذا بدأت تتعرض الواقعية لتساؤلات مهمة تبرز عدم تلاؤم افتراضاتها مع النظام الدولي المتطور نظراً لبروز دور فاعلين جدد من غير الدول، وبروز أهمية موضوعات تحدث تحولاً في النظام الدولي لدرجة لم يعد معها المنظور الواقعي التقليدي بقادر على تقديم تفسير صحيح للسياسات الدولية<sup>(١٣)</sup> ومن هنا برزت الدعوة للحاجة إلى منظورات جديدة يتحقق في إطارها اتساع آفاق وأبعاد النظرة التحليلية إلى خارج نطاق الإطارات التقليدية التي تركز على الدول فقط وعلى مفاهيم القوة والصراع أساساً. أي برز التساؤل حول جدوى ومدى ملائمة "المنهاج الذي مركزه الدولة"<sup>(١٤)</sup> والذي يمثل جوهر المنظور الواقعي، نظراً لعدم تطابقه مع الحقائق الدولية الجديدة<sup>(١٥)</sup>.

وهذه هي الإشكالية العامة التي أبرز الجدل بين الواقعيين الذين يرون السياسات الدولية من خلال منظار "سياسات القوى" وبين الذين يرفضون تلك الصورة للسياسات الدولية على أنها مجرد لعبة قوى بين الدول ذات السيادة. وذلك لأن تلك الصورة لا تأخذ في الاعتبار العواقب المهمة لعديد من التطورات المعاصرة تحت تأثير قوى عديدة نابعة من الاعتماد المتبادل الدولي المعقد. في حين أن الاستجابة لهذه الحقائق الدولية المتطورة تقتضي النظر للعالم باعتباره نظاماً من التفاعلات التي يلعب فيها فاعلون آخرون من غير الدول دوراً مهماً حول موضوعات سياسية اقتصادية جديدة تخلق عمليات جديدة في النظام تتجه به إلى نوع من التعاون أو التكيف وليس إلى العنف والصراع دائماً<sup>(١٦)</sup>.

وهكذا نجد أن محور الجدل المعاصر هو الافتراضات الأساسية حول كيفية توزيع القوة بين أعضاء النظام الدولي وحول طبيعة هذه القوة، ومن ثم حول طبيعة النظام واتجاه تطوره المستقبلي: هل ما زال النظام الذي تعد فيه الدول - القومية الفاعل الأساسي أم أن النظام يتعرض لعملية تحول كبرى تتحرك به نحو حالة جديدة تتداخل في ظلها أجزائه في علاقات متشابكة معقدة بحيث يصبح من الضروري تطوير منظور جديد: عالمي، أو غير قومي يقدم تصوراً أكثر مصداقية من التصور الذي يطرحه المنظور الواقعي التقليدي؟

وقبل بدء تحليل هذه الآراء التي تطالب بمنظور جديد يجدر الإشارة إلى بعض الملاحظات الأساسية التي تلقي الضوء على مسار التحليل التالي من ناحية وعلى سبب مجيء عنوان الدراسة على النحو الذي جاء عليه.

١- يطالب بهذا المنظور الجديد مجموعة واسعة ومتنوعة من الباحثين والساسة، أي أن الواقع الأكاديمي والعمل يشير إلى وجود هذا المطلب وإلى تأثيره في مجال العلاقات الدولية نظراً لما يجده من صدى كبير في الدوائر الأكاديمية الغربية ولدى الساسة على حد سواء<sup>(١٧)</sup> ولكن يمكن التمييز بين روافد متنوعة تعبر عنها كتابات متعددة تدرج تحت مسميات مختلفة مثل: "العالمية"<sup>(١٨)</sup> الاندماجية العالمية<sup>(١٩)</sup>، العبر- قومية<sup>(٢٠)</sup>، الاعتماد المتبادل المعقد<sup>(٢١)</sup> وتعكس هذه الروافد اختلافات تدرجية حول بعض الموضوعات ولكنها تعود وتصب جميعها في مجرى واحد يحركه تيار واحد، أي تمثل كيان من الكتابات حول نفس الموضوع - نحو نفس الهدف- هو تحدي الأساليب الواقعية التقليدية والدعوة إلى منظور جديد. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاختلافات بين التعبيرات عن الأبعاد الجديدة الرؤية الغربية ليست اختلافات حول وصف واقع وخصائص وسمات النظام الدولي المعاصر ولكن حول عواقب ونتائج التطور على عمل النظام وتوجهه المستقبلي نحو حالة أفضل أم تراجع نحو وضع أسوأ<sup>(٢٢)</sup> ومن ثم يميز البعض<sup>(٢٣)</sup> بين مجموعتين من التحليلات: الأولى تتفاعل حول مستقبل نتائج التغييرات الهيكلية في النظام الدولي، والثانية تتشاعم بصددها وبالرغم من اتفاق المجموعتين على عدم الرضاء عن الوضع الدولي القائم وما يترتب عليه من إلحاح ضرورة مواجهته بأساليب غير الأساليب التقليدية الواقعية إلا أن بينها اختلافات حول كيفية الاستجابة اللازمة لمواجهة التحدي، كذلك نجد البعض الآخر<sup>(٢٤)</sup> في تحليله للرؤى وحول مستقبل ما أسماه "المجتمع العالمي الذي يتسم بالاعتماد المتبادل"<sup>(٢٥)</sup> نجده يميز -إلى جانب النموذج الواقعي- بين سيناريو ما أسماه "النموذج الراديكالي"<sup>(٢٦)</sup> وبين سيناريو النموذج "الواقعي- الليبرالي"<sup>(٢٧)</sup> ويشير هذا التصنيف إلى أن الاختلافات بين سيناريوهات النموذجين الأخيرين (وهما المطالبين بمنظور جديد) من ناحية وبين النموذج الواقعي من ناحية أخرى ستكون أكثر وضوحاً من الاختلافات فيما بين هذين النموذجين حيث أن هذه الاختلافات الأخيرة ليست إلا

مجرد تدرجات بسيطة ولكن في إطار واحد يجمعهما معاً في مواجهة النموذج الواقعي، كذلك نجد البعض الآخر<sup>(٢٨)</sup> -في تقديم لمؤلف تحت عنوان "العالمية" في مواجهة الواقعية"- يدعو إلى التمييز بين ثلاثة مناهج: الذي يتركز على الدولة<sup>(٢٩)</sup>، والذي يتعدد تركيزه<sup>(٣٠)</sup>، والعالمي- التركيز<sup>(٣١)</sup> وذلك انطلاقاً من الاعتراف بقصور مسميات المناهج المختلفة عن توضيح التوجه الأساسي لكل منها<sup>(٣٢)</sup> ولذا وبدلاً من الانتباه لهذه المسميات فإنه يجدر التفكير في الاختلافات بين المناهج انطلاقاً من الافتراضات الأساسية حول هيكل النظام التي ويستند عليها كل منها بحيث يجري التمييز بينها بالنظر إلى كيفية تصورها لتوزيع القوة في النظام الدولي الشامل: بين الدول-القومية، أم بين أنماط مختلفة من الفاعلين أم أن هناك هيكلًا "مدمجًا" ينبع من أنماط لتوزيع القوة كانت قائمة منذ قرون؟

٢- هذه الإشارة المبدئية إلى وجود اختلافات بين مكونات الرؤية الجديدة أي الآراء التي تطالب بمنظور جديد تقودنا إلى ملاحظة ثانية حول مدى تعبيرها فعلاً عن منظور سائد في ظل الوضع الراهن لدراسة العلاقات الدولية.

يقول البعض<sup>(٣٣)</sup> أن هذه الرؤية الجديدة -التي تتحدى المنظور التقليدي الواقعي وإن كانت تحتل وضعاً مؤثراً في التفكير السياسي الدولي إلا أنها تثير أيضاً النقاش والجدال لأنها تتناول ظواهر (فاعلين جدد، موضوعات وعمليات جديدة) لا يمكن تأكيد تفرق تأثيرها بصورة قاطعة كما لا يمكن رفضها بصورة قاطعة أيضاً لأن الوضع الدولي الراهن يثير -وبدرجة واضحة يصعب إنكارها- صعوبات الاستمرار في الأخذ وبصورة قاطعة بافتراضات الواقعية التقليدية ولذا يبقى أمام هذه الرؤية الجديدة -بمكوناتها- جهداً كبيراً لتحديد الظروف الهيكلية النظامية الدولية التي تجعل من العصر الحالي مرحلة تحول حقيقي، أي التحديد الواضح والحاسم للسمات الأساسية التي تميزه عن الفترات السابقة لسياسات القوى التقليدية. وتبرز حيوية هذه الحالة أمام تعدد التعبيرات عن وتنوع روافد هذه الرؤية الجديدة كما سبق وأشرنا ولهذا يقول البعض الآخر<sup>(٣٤)</sup> (من المطالبين بمنظور جديد) أن الجدال المعاصر يختلف عن وضع الجدالين السابقين. فبينما كان هناك اتفاق كبير بين المنظرين حول المثالية في مواجهة الواقعية ومن ثم برزت الواقعية كمنظور سائد، كذلك بينما كان هناك اتفاق كبير حول التقليدية في مواجهة السلوكية ومن ثم برزت السلوكية كمنظور سائد، فنجد أنه بالنسبة للرؤية الجديدة هناك ضرورة حيوية لدراسة مقارنة تحليلية قوية لمكوناتها للتوصل فيما بينها -إلى اتفاق قوي حول صورة السياسات الدولية المعاصرة مثل الاتفاق الذي تحقق من قبل حول الصورة التي قدمها منظور سياسات القوى أي المنظور التقليدي الواقعي.

هذا ويصل البعض الآخر<sup>(٣٥)</sup> إلى القول أنه بالرغم من أن التصادم بين التحليلات الواقعية التقليدية وبين التحليلات الجديدة لا يمثل جدالاً حقيقياً إلا أنها تعكس "أبعاد مختلفة"<sup>(٣٦)</sup>



حول ديناميكيات السياسات الدولية المعاصرة، كما أن الاختلافات بينها ليست طفيفة أو عادية، ولكنها تتبع من افتراضات متصارعة حول هيكل النظم الدولية وطبيعة القواعد المنظمة لها وهوية الفاعلين الأساسيين ودرجة التغير أو الاستمرارية، وأن هذه الاختلافات سبب ونتيجة في نفس الوقت لاختلاف الإطارات المنهجية ومن ثم فهي لا ترقى إلى مرتبة الخلاف بين مدارس فكرية أو "إطارات تحليلية" أو نظريات" مختلفة ولكن هذا لا يمنع من ملاحظة أن هذه الاختلافات ذات أهمية كافية لتبرير التمييز بين الدارسين المعاصرين على ضوء اختلاف نظرياتهم للظاهرة موضع الدراسة: هل تنطلق من الإطار الواقعي التقليدي أم تعبر عن منطلق جديد؟

وعلى ضوء الملاحظتين السابقتين يظل التساؤل التالي قائماً: هل الأبعاد أو الاتجاهات الحديثة في الرؤية الغربية تتجانس ويتحقق حولها الاتفاق حتى ترقى إلى مرتبة المنظور السائد في ظل الوضع الراهن لدراسة العلاقات الدولية؟ وما هو وصف أو مسمى هذا المنظور الذي يتحدى منظور "سياسات القوى" التقليدية؟ هل "سياسات الاعتماد المتبادل"؟<sup>(٣٧)</sup>

وستعرض الدراسة لمضمون هذه الاتجاهات الحديثة مع محاولة إبراز التدرجات في تحليل مكوناتها حول عدة موضوعات: الفاعلون الدوليون، نطاق وألوية الموضوعات التي تمثل محتوى العلاقات الدولية، العمليات الدولية، ولقد ركزت العديد من الدراسات على كل من هذه الموضوعات بمفردها والقليل منها فقط هو الذي صاغها معاً في رؤية متكاملة لإبراز وضعها بين النماذج المطروحة لدراسة السياسات الدولية المعاصرة.

وعلى رأس هذه الدراسات مؤلف بعنوان "القوة والاعتماد المتبادل"<sup>(٣٨)</sup> والذي يرى البعض<sup>(٣٩)</sup> أنه عمل رائد يمثل بالنسبة للرؤية الجديدة مأمثله من قبل -بالنسبة للواقعية السياسية- المؤلف الرائد لمورجنتاو تحت عنوان "السياسات تبين الأمم".

هذا ويجدر الإشارة أيضاً إلى أن هذه الدراسة لن تنصب على تحليل ومقارنة مثل هذه الأعمال الرائدة ولكن تقوم على محاولة تصنيف وتلخيص أهم الاتجاهات التي تبرز في ثنايا تحليلات مختلفة للموضوعات الثلاث السابق تحديدها والتي تنبني على الانتقادات الموجهة لنظائرها -لدى الواقعي السياسية ولكن مع الاعتراف مسبقاً- كما يقول البعض<sup>(٤٠)</sup> -أن هذه المحاولة التصنيفية غير كاملة ولكن معيار الربط والجمع بين قدر من التحليلات والتوقعات تحت تصنيف واحد، إنما مبعثه ما تثيره من جدل أكاديمي أو سياسي -حركي على حد سواء، مع ملاحظة أيضاً أن المؤلف الواحد قد يجمع بين اتجاهات مختلفة حول الموضوعات أو الأبعاد الثلاثة بحيث لا يمكن تصنيفه تماماً -بالنسبة للثلاثة معاً- في جانب أحد الاتجاهات دون الأخرى بعبارة أخرى فإن الفصل بين الكتابات المعبرة عن الواقعية من ناحية والرؤية الجديدة من ناحية أخرى أو الفصل فيما بين مكونات الأخيرة ليس قاطعاً كما يمكن أن نتصور

ومن هنا الصعوبة الأساسية التي واجهت هذه الدراسة لأن العديد من التحليلات تمثل اتجاهات مختلفة حول الموضوعات أو الأبعاد الثلاثة محور الدراسة (الفاعلون الدوليون، محتوى العلاقات الدولية، العمليات الدولية) أو حول عواقب تطور هذه الخصائص الثلاثة الأساسية المميزة للسياسات الدولية على مستقبل تطور النظام الدولي، أي حول المستويين التحليليين اللذين سنطرح من خلالهما فيما يلي الاتجاهات الحديثة للرؤية الغربية.

### أولاً: الخصائص الأساسية للسياسات الدولية المعاصرة

#### أ- الفاعلون الدوليون:

تتعلق الواقعية من افتراض<sup>(٤١)</sup> أن الدول -كوحدة متجانسة مستقلة- هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية. وبالرغم من اعتراف الواقعيين بحدوث تطورات مهمة وظهور فاعلين جدد إلا أنهم يتمسكون بأن الدول-القومية هي الفاعل الأساسي المؤثر في السياسات الدولية والدولة- القومية تعني لديهم وحدة ذات كيان مستقل من ناحية ومتجانسة من ناحية أخرى، أي أنه لا يمكن النفاذ إليها بتأثيرات خارجية، كما أنها لا تتعرض لضغوط داخلية. ومن ثم فإن العلاقات السياسية وغير السياسية الدولية تتحدد بالرجوع إلى الحدود القومية ولذا فإن تحليلهم يستند على افتراض الفصل بين السياسات الداخلية والخارجية. ومن ثم فإن الحكومات أو صانعي القرار أو المسؤولين الحكوميين على أعلى المستويات -الدبلوماسية والعسكرية- هم الفاعلون الأساسيون وليس أي مجموعات داخلية أخرى أو أي فاعل دولي آخر من غير الدول. وهكذا فإن هذا الافتراض يبرز ارتباط الواقعية السياسية بمصطلح "السياسات الدولية أي دراسة العلاقات بين الدول التي تكوّن النظام الدولي".

وإذا كانت التحليلات الواقعية قد اهتمت بدور مجموعات قومية-فرعية ذلك انطلاقاً من كونها مجرد أدوات للسياسات القومية. وتلك السياسات تهدف إلى حماية وتدعيم الاستقلال القومي وذلك بالسيطرة على أو التقليل من أو القضاء على التأثيرات الخارجية القوية أو العمليات الغير قومية: أي أن هذه التحليلات ترتبط في النظام الدولي<sup>(٤٢)</sup>، كما يبرز بعض الأبعاد السلوكية التي يعكسها هذا المفهوم (الذي يثير التعريف به وبواقبه مشاكل عديدة في مجال الدراسات الدولية) أما التحليلات التي تطالب بمنظور جديد فلقد انتقدت ذلك التركيز على الدول باعتبارها الفاعل الأساسي<sup>(٤٣)</sup> وهذه الانتقادات ليست جديدة (حيث وجهتها أيضاً السلوكية إلى التقليدية ولكنها اتخذت في هذه المرحلة تأكيدات واهتمامات جديدة مبعثها الاعتقاد بأن هناك قوى جديدة وفاعلين جدد لا يتصف تأثيرهم بالهامشية أو الثانوية ولكن يسببون تغيرات عميقة في هيكل ومضمون السياسات الدولية على نحو يبرز "أزمة الدولة القومية" ومن هنا كان تزايد الميل في السبعينيات إلى استخدام مصطلح "السياسات العالمية"<sup>(٤٤)</sup>.

والسياسات عبر القومية بدلاً من السياسات الدولية، وهذان المصطلحان يعكسان الحاجة إلى آفاق ومنظورات أوسع لأنهما يجسدان بروز دور فاعلين من غير الدول، ويؤكدان على صور الاعتماد المتداخل المتزايدة، كما يوجها الاهتمام إلى الرابطة بين السياسات الداخلية والدولية، وكذا تعرض المجتمعات لتأثير قوى خارجية نابعة من التفاعلات عبر القومية وهكذا فإن الاهتمام الحديث بالعلاقات والتفاعل بين فاعلين من غير الدول على مستويات مختلفة إنما مبعثه التغيرات في الاقتصاد العالمي من ناحية (كما سنرى)، والرغبة في التحرك بعيداً عن المنهج التقليدي الذي يركز على الدول، من ناحية أخرى ولهذا فإن التحليلات المعاصرة أو الحديثة تتضمن معاني "تدهور الدولة"، سيطرة منظمات غير حكومية، ضعف "حكومات الدول" وهذا يعني أن الرؤية الجديدة تنطلق من ضرورة الاعتراف بازدياد تعقد هيكل النظام الدولي نتيجة تنوع وتعدد الفاعلين، وأنه بعد أن كانت دراسة العلاقات الدولية تدور أساساً حول مستوى التفاعلات القومية أي بين حكومات الدول فهي تمتد الآن لمستويات أخرى: قومي فرعي<sup>(٤٥)</sup>، عبر قومي<sup>(٤٦)</sup>، فوق قومي<sup>(٤٧)</sup>. وبالرغم من أن الفاعلين من غير الدول لا يمثلون ظاهرة جديدة تماماً بمعنى أن السياسات الدولية عرفتهم ومن قبل السبعينيات إلا أن الاهتمام تركّز عليها مؤخراً نظراً لتزايد عددهم بصورة ملحوظة، ونظراً لبروز قضايا ومشاكل فتحت أمامهم سبلاً وفرصاً جديدة للتدخل والتأثير على الساحة الدولية، وهذه المشاكل والموضوعات ذات طبيعة اقتصادية. وهذا يقودنا إلى النقطة التالية، وقبل الانتقال إليها تبقى ملاحظة أخيرة تنبه إلى ضرورة التمييز بين مجموعتين من الآراء حول درجة وعمق "أزمة الدولة القومية" ففي حين تصل بعض السيناريوهات إلى القول بتراجع الدول في المستقبل أمام بديل الحكومة العالمية ومع انتهاء هيمنة القوتين الأعظم نجد أن سيناريو آخر أكثر اعتدالاً يقول ببقاء نظام الدول ولكن مع تغير كبير في طبيعة دورها ومع انخفاض في هيمنة القوتين الأعظم<sup>(٤٨)</sup> وترجع هذه الاختلافات<sup>(٤٩)</sup> إلى الاختلاف حول إدراك طبيعة التحول في أهمية القوة العسكرية والاقتصادية وهذا أيضاً يقودنا بدوره إلى الموضوع التالي.

#### ب- نطاق وأولوية الموضوعات التي تمثل محتوى العلاقات الدولية:

تنطلق الواقعية من افتراض وجود هيرركية واضحة للموضوعات أو القضايا<sup>(٥٠)</sup> الدولية تأتي على قمتها القضايا العسكرية-الأمنية<sup>(٥١)</sup>. أي أن القضية الأساسية التي تشغل اهتمام الحكومات هي الأمن العسكري، ذلك لأن القوة العسكرية-لدى الواقعيين هي الملجأ الوحيد للدفاع عن السيادة. وهذا يعني أن القوة العسكرية أداة يمكن استخدامها بل هي أداة فعالة لخدمة أهداف الدولة. كما يعني أن الدول عن طريق ممارسة القوة أو التهديد بها تستطيع الحفاظ على بقائها، ويتحقق استقرار النظام إذا نجح عمل توازن القوى إذن فإن الصراع من أجل وحول

القوة هو محور السياسات الدولية التي هي "سياسات القوى" ويتضح هنا أن الجوهر الكامن وراء هذا الافتراض حول العلاقة بين القوة، الصراع والأمن إنما يرتبط بمفهوم الواقعية عن حقيقة القوة وكيفية توزيعها: فإن أساسها قوة عسكرية، والدول هي الفاعل الأساسي لأنها وحدها ذات القدرة على تعبئة الموارد اللازمة للحصول على هذه القوة ومن هنا كان اهتمام التحليلات الواقعية بدور الدبلوماسية والعسكري، وبأولوية وتفوق الموضوعات الاستراتيجية (السياسية-العسكرية) والتي سميت بالسياسات العليا<sup>(٥٢)</sup> بالمقارنة بالموضوعات الاقتصادية التي هي محور ما سمي "السياسات الدنيا"<sup>(٥٣)</sup>.

أما بالنسبة للرؤية الجديدة<sup>(٥٤)</sup> فتفترض أنه لا يوجد هيرركية واضحة للقضايا أو الموضوعات، وأن القوة العسكرية لم تعد أداة فعالة يمكن استخدامها، هذا ويجدر التمييز بين مجموعتين من الآراء التي تندرج في الاختلاف حول هذا البعد. فمن ناحية نجد تحليلاً لم يسميه البعض النموذج الراديكالي<sup>(٥٥)</sup> وهو تحليل ينطرف في إدراك انخفاض فعالية اللجوء إلى القوة العسكرية إلى حد القول بعدم جدواها على الإطلاق ومن ثم يستبعد نهائياً خيار اللجوء إلى القوة في النظام إما نتيجة لاحتكار حكومة عالمية للقوة، وإما نتيجة للتطورات النووية. وهذا يعني أن قيم السلام والرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والاستقرار ستتحى بعيداً القيم المضادة حول أهمية الحرب وضرورة الإعداد لها، ولهذا يحذر أيضاً هذا النموذج من خطأ وخطورة الترحيب المطلق بإجراءات الرقابة على التسلح وإدارة الصراع بين القوتين الأعظم ذلك لأنها ليست إلا مجرد مؤشرات على قيود استخدام القوة، ومن ثم فهي ليست السبيل الملائم لتأمين مستقبل النظام العالمي وخاصة وأنها تحول الانتباه عن ضرورة وأهمية وجود احتكار قوة عالمي فهذا الكيان العالمي هو السبيل الحقيقي للحفاظ على السلام والأمن العالميين.

ومن ناحية أخرى نجد تحليلاً آخر أكثر اعتدالاً يعكس اتجاهًا واضحاً نحو القول بانخفاض ملائمة علاقات القوى التقليدية وخاصة القوى العسكرية التي تمتلكها القوتان الأعظم أي تقول بانخفاض فعالية استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف سياسية في مواجهة فاعلين جدد واهتمامات جديدة في اللعبة السياسية بعبارة أخرى يرى هذا التحليل أن الصراع سيستمر ولكن بأساليب ومصادر جديدة غير عسكرية أساساً. ومن ثم يقل التركيز على أهمية القوة العسكرية كأساس أو كسند للصراع أو المنافسة حول العديد من الموضوعات بعد أن كانت تستخدم بلا تمييز بالنسبة لكل الموضوعات والقضايا<sup>(٥٦)</sup> بعبارة أخرى -وكما يقول البعض<sup>(٥٧)</sup>- لم يعد هناك تلك الرابطة السابقة بين التوزيع الكلي للقوة العسكرية وبين نتائج المواقف التفاوضية حيث أضحى النتائج تتوقف على متغيرات أخرى غير المتغيرات العسكرية أساساً. بعبارة أخرى أيضاً -وكما يقول البعض الآخر<sup>(٥٨)</sup>- فإن خصائص القوة في

ظل نظام يتسم بالتفاعلات المتعددة المستويات والمتداخلة، تختلف بصورة كبيرة عما كانت عليه من قبل حتى نهاية الستينيات. فإن الأطراف الأكثر قوة ونفوذاً أضحت هي الأطراف القادرة على تقديم المساعدة كثواب أو سحبها كعقاب وركائز هذه القوة ركائز اقتصادية وتكنولوجية ومالية أساساً وبالرغم من أن ممارسة القوة -بمعنى الوعد بتقديم أو التهديد بمنع القدرات العسكرية- ستظل ذات أهمية حيوية في الصراعات حول المصالح الأمنية إلا أن فائدتها -بالمقارنة بالأشكال الأخرى للقوة وخاصة الاقتصادية- ستكون أقل بما وربما ذات تأثير سلبي وذلك خلال التفاوض حول الموضوعات غير العسكرية.

وهكذا يمكن القول أن هناك تراجع في إدراك أهمية الحرب في العلاقات الدولية انطلاقاً من ذلك الافتراض بأن الأبعاد العسكرية لم تعد هي فقط التعبير الأساسي عن القوة ولكن برزت أيضاً أهمية القوة الاقتصادية التي فرضت الاهتمام بالأبعاد الاقتصادية للسياسات الدولية المعاصرة وبسياسات العلاقات الاقتصادية الدولية ولهذا كله- وبعد أن أضحت الحرب لأسباب عديدة لا تمثل الخيار الأساسي أمام صانع القرار حتى في أكثر الدول قوة- برزت الاتجاهات التي لا تركز على تحليل الاهتمامات الأمنية العسكرية فقط والتي سبق وسيطرت على السياسات الدولية خلال الخمسينيات والستينيات في ظل مناخ الحرب الباردة، ولكن التي تهتم بموضوعات وقضايا جديدة تفجرت على نحو يمثل تحدياً للمجتمع الدولي المعاصر مثل "الانفجار السكاني، الغذاء العالمي، الموارد الطبيعية، التجارة الدولية، النقد، المعونات التلوث، استغلال البحار والمحيطات والفضاء الخارجي"<sup>(٥٩)</sup>.

ولقد أضحي فهم جميع هذه القضايا وما تثيره من مشاكل ضرورية أساسية لفهم العلاقات الدولية المعاصرة، وما يمر به النظام الدولي من تطورات أو تحولات في هيكل علاقات القوى الدولية تحت تأثير الحقائق والمتغيرات الاقتصادية الجديدة، ولم يكن المنظور الواقعي التقليدي يوفر الإطار المناسب لتحقيق هذا الفهم، فهو وإن اعترف بأهمية هذه المشاكل إلا أنه كان يركز على كيفية الحفاظ على السلام في مواجهة الصراعات بين الدول حول القوة والأمن أساساً، أي أن الحفاظ على السلام والتوازن كان القيمة العليا فوق كل القيم الأخرى حتى ولو كانت تدور حول الحاجة لحل المشاكل الدولية الأخرى الملحة في مجالات التجارة الدولية، التنمية الاقتصادية، حماية حقوق الإنسان وغيرها والتي أضحي يتوقف عليها أيضاً سلام واستقرار العالم<sup>(٦٠)</sup>.

وهكذا -وعلى ضوء ملاحظة العلاقة بين إدراك مدى فعالية القوة العسكرية، وبين التطور في طبيعة القوة وبين بروز أهمية قضايا وموضوعات اقتصادية دولية ملحة- يمكن القول أن أحد الخصائص الأساسية المميزة للنظام الدولي المعاصرة- كما تدركها الرؤية

الجديدة- هي التعقيد والتجديد في نفس الوقت والذاتان أفصحا عن نفسيهما في تطور واتساع نطاق الموضوعات التي تمثل محتوى العلاقات الدولية المعاصرة.

ولكن هذا الارتفاع في أهمية وحساسية الموضوعات الاقتصادية الدولية لا يعني أن الموضوعات العسكرية- السياسية قد تلاشت من نطاق اهتمام الرؤية الجديدة- وخاصة في شقها التدريجي المعتدل- كما سنرى- كما لا يعني أن هذه الموضوعات الجديدة التي احتلت الاهتمام لم تكن مثارة من ذي قبل، ولكن ما حدث- ولأسباب عديدة كما سنرى -هو تغير في درجة وطبيعة الاهتمام من ناحية، وفي الهدف من وراء هذا الاهتمام من ناحية أخرى.

**فمن ناحية:** ما زالت الموضوعات التي تمثل جوهر سياسات القوى التقليدية باقية وتمثل جزءاً من محتوى السياسات الدولية المعاصرة ولكنها لم تعد تمثل المحتوى الغالب أو السائد في اهتمام بعض الدوائر الحركية والأكاديمية على حد سواء ومع ذلك سنظل موضوعاً للدراسة وللتفاعلات طالما تتصارع الدول في سعيها لتحقيق الأهداف السياسية التقليدية التي تتعلق بكيفية التعامل مع القدرات العسكرية والسياسية للدول الأخرى.

ولكن من ناحية أخرى: فرضت أهداف أخرى نفسها على اهتمام الحكومات مثل مشاكل العمالة، التعليم، استقرار العملة، تيارات انتقال رأس المال، وانتقال التكنولوجيا، توفير الغذاء تعبئة الموارد اللازمة للتنمية أو استمرار النمو، حقيقة سعت الحكومات دائماً وراء تحقيق هذه الأهداف ولكن نادراً ما كانت هذه الموضوعات تمثل أهدافاً أساسية للسياسات الخارجية القومية، أي نادراً ما برز تفوق البعد الدولي لهذه الموضوعات على حسابات السياسات القومية ولكنها وخلال السبعينيات برزت أهميتها -لدى الرؤية الجديدة- على نحو دفع للقول بابتعاد الموضوعات التقليدية السياسية عن مركز دائرة الاهتمامات الخارجية للحكومات حيث أن الحكومات -وفي ظل ضغط تطور المجتمعات الجماهيرية- أضحت أكثر اهتماماً بالموضوعات المتجددة الأهمية ومن ثم أضحت -تحت تأثير قوى دولية وعبر قومية عديدة- أكثر اضطراراً للاتجاه للساحة الدولية لضمان الحصول على وضمان انتظام الموارد الأساسية لتحسين أو دعم الأوضاع المادية لشعوبها. ومن ثم أضحت إدراك وتقييم علاقات المشاركة والتعاون أو علاقات العداء يتم على أسس اقتصادية أيضاً وليس سياسية أو عسكرية فقط كما يتصور المنظور الواقعي التقليدي. ولهذا تتطرق الرؤية الجديدة من أن "سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية"<sup>(٦١)</sup> واقتصاديات العلاقات السياسية الدولية<sup>(٦٢)</sup> يمثلان محوراً أساسياً في محتوى السياسات الدولية في السبعينيات. أي أن دراسة الموضوعات التي تبرز في نطاق التعاون أو التصارع بين الفاعلين الدوليين -على مختلف المستويات- في السعي نحو تحقيق أهداف "الرخاء والثروة" قد تبدو غير سائدة لدى الدارسين الذين اعتادوا التركيز على سياسات القوى التقليدية ومشاكل الحرب والسلام، في حين تؤكد -الرؤية الجديدة- أن الفشل في فهم

هذه الموضوعات وما وراءها من قوى وضغوط سياسية في عالم الضعفاء والأقوياء سيؤدي إلى الفشل في فهم حقيقة ومصادر السياسات الدولية المعاصرة<sup>(٦٣)</sup>.

وهكذا انعكست الرؤية الجديدة للأوضاع والمشاكل العالمية الملحة المعاصرة على تقديرها لهيكلية الموضوعات في قائمة أو أجندة العلاقات الدولية على نحو يبرز النظر للموضوعات الاقتصادية العالمية والعبر قومية على أساس أنها واحدة من أهم - إن لم تكن أهم - القوى المؤثرة في إحداث تحول في النظام الدولي المعاصر، أي على تشكيل هيكل علاقات القوى السياسية الدولية، بحيث أضحت هذه الموضوعات مصدرًا ومبعثًا لأهم الجدلالات السياسية الساخنة في العالم المعاصر، وهذا يعني - لدى البعض<sup>(٦٤)</sup> - أن "السياسات العليا" إنما تجد جذورها اليوم في عالم "السياسات الدنيا" وكذلك لأن الموضوعات والقضايا النابعة من أو المرتبطة بالأبعاد الاقتصادية الدولية تعد مصدرًا للمشاكل في العلاقات بين الدول وتؤثر على نمط التفاعلات بينها وعلى حالة النظام ككل وتقتضي البحث عن حلول دولية لها لمواجهة ما يفرضه إلحاحها من تحدي على المجتمع العالمي المعاصر<sup>(٦٥)</sup> ومن ثم فإنه لا يمكن فهم السياسات العالمية بدون فهم الاقتصاديات العالمية.

بعبارة أخرى فإنه نظرًا للتغير في طبيعة القوة (كما رأينا) ونظرًا لحقائق الاعتماد المتداخل الدولي (كما سنرى)، فإن المفاوضات حول مشاكل فنية مثل اتفاقات التجارة ونقل التكنولوجيا والإصلاح النقدي العالمي ليست مجرد مشاكل دولية ولكن هي أيضًا محاولات لإعادة فحص مصادر القوة الدولية في الثلث الأخير من هذا القرن لأن العديد من أو معظم الموضوعات الاقتصادية وأيضًا الموضوعات العسكرية - الاستراتيجية هي في جوهرها موضوعات سياسية تختفي وراء إطارات فنية<sup>(٦٦)</sup>.

هذا وتتخلص الأسباب التي دفعت إلى بروز ذلك الاهتمام بالأبعاد الاقتصادية للسياسات الدولية وبسياسات العلاقات الاقتصادية الدولية<sup>(٦٧)</sup> فيما يلي:

أ- تطور الظروف الدولية السياسية والاقتصادية والعسكرية والتي سادت عقب الحرب العالمية الثانية والتي أبرزت - وحتى نهاية الستينيات - أولوية وتفوق الاهتمامات السياسية - العسكرية، بل والتي أدت إلى تدعيم الانفصال بين السياسات الدولية والاقتصاديات الدولية<sup>(٦٨)</sup>: فخلال وبعد الحرب العالمية الثانية تمكنت الحكومات الغربية من الاتفاق على وتدعيم مجموعة من القواعد والإجراءات والمؤسسات لإدارة العلاقات الاقتصادية الدولية. واستمر هذا النظام المعروف بنظام بريتون وودز - ولمدة عقدين متتاليين - يعمل بفعالية في السيطرة على الصراع في هذا المجال. ولقد اجتمعت في هذه الفترة ثلاثة ظروف سياسية - شكلت الأسس السياسية لفعالية هذا النظام الاقتصادي العالمي:

وهي تركز القوة في عدد صغير من الدول الغربية مكنتها من السيطرة على هذا النظام في وقت كانت الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي تتفاعل في نطاق نظام اقتصادي دولي منفصل ومن ثم لم تكن تفرض تحدياً على الدول الغربية في انفرادها بإدارة النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي الذي اندمجت فيه بقوة في هذه المرحلة مجموعة الدول المتخلفة.

وجود مصالح مهمة مشتركة بين الدول الغربية محورها الاعتقاد في حيوية إرساء أسس التجارة الدولية الحرة من ناحية، وفي حيوية مبدأ التعاون الاقتصادي من ناحية أخرى ولقد دعمت خبرة فترة ما بين الحربين العالميتين التي شهدت حالة حادة من الصراع والتنافس الاقتصادي الدولي الناحية الأولى كما دعم مناخ الحرب الباردة الاعتقاد في المصلحة المشتركة من التعاون الاقتصادي بين الدول الغربية.

وجود قوة سائدة قادرة وراغبة في القيام بدور قيادي وهي الولايات المتحدة فإذا كانت ركائز قوتها الاقتصادية والعسكرية قد ساعدتها على القيام بهذا الدور فإنها كانت أيضاً راغبة في القيام به بعد أن قررت عدم الرجوع إلى عزلتها كما حدث عقب الحرب العالمية الأولى تحت ضغط مناخ الحرب الباردة من ناحية وعلى ضوء اعتقادها بأن خبرة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في فترة ما بين الحربين وكانت نتاج هذه العزلة إلى حد كبير كما كان حلفاؤها الأوروبيون وكذلك اليابان تحت ضغط انهيارهم الاقتصادي وتحت ضغط مناخ الحرب الباردة يقبلون ويرحبون بهذا الدور القيادي الأمريكي.

وهكذا وفي ظل هذه الظروف التي دعمت من فعالية الهياكل والقواعد المنفق عليها لإدارة التفاعلات الاقتصادية الدولية وصل الصراع حولها إلى أدنى حد على نحو بدا معه ضالة ما للبعد الاقتصادي من مغزى في العلاقات الدولية. وفي المقابل احتلت الموضوعات السياسية-العسكرية التقليدية مكانة المشاكل الدولية السائدة على الصعيد الحركي وعلى الصعيد الأكاديمي أيضاً على نحو أبرز منطقية المنظور الواقعي الذي ساد حتى نهاية الستينيات، وعلى نحو أيضاً دعم من الانفصال بين السياسات والاقتصاديات في دراسة العلاقات الدولية.

ولكن مع بداية السبعينيات بدأ انهيار ذلك الاتفاق الكبير حول القواعد والإجراءات التي حكمت العلاقات الاقتصادية الدولية وذلك تحت ثقل قوى جديدة مهمة مثل الصحة الاقتصادية القوية لأوروبا الغربية واليابان، ومشاكل ميزان المدفوعات الأمريكي، أزمة الطاقة مطالب العالم الثالث بإصلاح النظام الاقتصادي العالمي، وبحث الدول الشرقية عن قدر أكبر من المشاركة في الاقتصاد العالمي خروجاً عن العزلة السابقة بعبارة أخرى برزت تحديات خارجية وتحديات من داخل الكتلة الغربية أثمرت في مجموعها عن ضعف الدور القيادي الأمريكي وخاصة في ظل انهيار الاتفاق على مزايا الليبرالية في مجال التبادل الدولي، ومزايا



التعاون الاقتصادي وذلك تحت ضغط قوى الاعتماد المتبادل الدولي (كما سنرى). ومن ثم دخل الاقتصاد العالمي في مرحلة أزمة. وفي نفس الوقت الذي أدى إلى استرخاء التوترات السياسية-العسكرية مع تراجع مناخ الحرب الباردة إلى تدعيم التحديات للقيادة الأمريكية للعالم الغربي، حيث أن الانفراج الدولي وانخفاض الشعور بتهديد الأمن نال من مبررات دفع التعاون الاقتصادي الغربي وقبول القيادة الأمريكية. ولهذا كله برزت أهمية الموضوعات والقضايا الاقتصادية في العلاقات الدولية سواء على صعيد العلاقات بين الدول الغربية، أو على صعيد العلاقات بين الكتلتين الشرقية والغربية، أو على صعيد العلاقات بين الشمال والجنوب<sup>(٦٩)</sup>.

الطابع الملح الذي اكتسبته بعض القضايا التي كانت موضع اهتمام هامشي مثل مشكلة الموارد الطبيعية، والغذاء، والطاقة، والانفجار السكاني ولقد فتح هذا الطابع الملح من تزايد طلب الشعوب على متطلبات النمو والرخاء أو متطلبات التنمية ولكن في ظل تدهور الموارد البيئية العالمية، والذي ترتب على إهمال استثمارها وتنميتها -عالمياً- نظراً للانشغال بمشاكل الحرب الباردة ومخاطر الدمار النووي<sup>(٧٠)</sup>.

مع تعدد وتنوع الفاعلين الدوليين تزايد نمو العلاقات العبر-قومية الأمر الذي فرض تزايد الاهتمام بها وبعواقبها، وكانت هذه العلاقات قائمة من قبل وموضع دراسة ولكن في إطار يغلب عليه فكرة سيادة قوة الدولة. أما الاهتمام الحديث بها فيتضمن الاعتراف بأهمية تأثيرها لدرجة كافية لتحدي قوة الدولة في عديد من المجالات المهمة. وأكثر المجالات الوظيفية أهمية وكثافة هو الاقتصاد ومن ثم فإن مبعث الاهتمام المعاصر بالعلاقات العبر-قومية يرتكز إلى التغييرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي، أي أن أحد أسباب بروز الاهتمام بالأبعاد الاقتصادية للعلاقات الدولية يرجع إلى تركيز المحللين المتهمين بالعلاقات العبر-قومية على الاقتصاد الدولي نظراً للنمو الكبير والتغييرات التي طرأت عليه. ولو أن هذا التركيز لا يحول دون اعترافهم بأن ظروف هذا النمو وهذا التغيير (والذي ترتب عليه بروز وزن العلاقات عبر القومية) إنما ينبع من الوضع السياسي الدولي أيضاً بقدر ما ينبع من ضرورات اقتصادية كما سبق ورأينا<sup>(٧١)</sup>.

ويرتبط بالسبب السابق ذلك التحول المهم المرتبط بظاهرة الاعتماد المتبادل الدولي، وهذا يقودنا إلى البعد الثالث من أبعاد تحليل خصائص السياسات الدولية المعاصرة.

### ج- العمليات الدولية: الاعتماد المتبادل الدولي<sup>(٧٢)</sup>:

يظهر في نطاق الدراسات الدولية المعاصرة مصطلحات متنوعة للدلالة على السمات الأساسية للتفاعلات مثل: الانفراج، التبعية، الاستعمار الجديد... ولكن أيًا كانت العلاقات بين

القوى العظمى وشكل توزيع القوة في النظام الدولي فإن معظم التحليلات والاتجاهات المعاصرة تهتم بالاعتماد المتبادل الدولي فهذا مصطلح شائع الاستخدام الآن لوصف النظام الدولي، أي أن الرؤية السائدة عن هذا النظام إنما تتحقق من خلال منظار الاعتماد المتبادل الدولي<sup>(٧٣)</sup>. فإن النظام الدولي الراهن يتسم بظاهرة الاعتماد المتبادل المكثف أي تتحصل العملية السياسية الرئيسية في النظام الدولي في درجة وقواعد وأنماط الاعتماد المتبادل بين أعضائه، أي أن العمليات السياسية والاقتصادية التي تجري في جزء من النظام تؤثر في الأجزاء الأخرى<sup>(٧٤)</sup> فإن المحيط الدولي المعاصر يشهد درجة متزايدة من الروابط بين الأفراد والجماعات في الدول المختلفة، وفيما بين الحكومات، وفيما بين الأوضاع الداخلية والخارجية، وفيما بين الموضوعات السياسية والاقتصادية على نحو لم يعرفه التاريخ من قبل وذلك نتيجة التطور الهائل في وسائل النقل والاتصال، ونتيجة التطور التكنولوجي، ونمو تبادل السلع والأفكار وهذا الوضع العالمي الذي تتداخل أطرافه وموضوعاته في شكل علاقات تأثير تبادلية هو الذي أبرز الحاجة لأساليب جديدة في التفكير ومفاهيم جديدة لتحليل التفاعلات المتعددة الأبعاد والمستويات ومن ثم احتل الاعتماد المتبادل الدولي -كظاهرة وكمفهوم، وكمعملية- وضعاً مهماً في تحليلات الرؤية الجديدة.

وبالرغم مما قد يبدو من اتفاق حول أهمية الاعتماد المتبادل إلا أنه موضع عدم اتفاق من نواحي أخرى فهناك تعريفات متعددة له. كذلك تتباين مواقف المنظرين والمحللين حول تطوره، وكيفية عمله، وكيفية تأثيره على مستقبل تطور النظام الدولي. بعبارة أخرى يثير الاعتماد المتبادل الدولي نوعين من التساؤلات: أولهما: موضوعي: هل هو قائم، وهل يتزايد أم يتناقص بالمقارنة بمراحل سابقة؟ هل يتسع نطاقه لينطبق على العلاقات بين مختلف أجزاء العالم؟ ثانيهما: نظري يتعلق بعواقب الدرجة أو المستوى المرتفع من الاعتماد المتبادل على تطور النظام الدولي<sup>(٧٥)</sup>.

والاعتماد المتبادل يمكن تعريفه باختصار بأنه ظاهرة عبر قومية معقدة تتضمن أنماط تفاعلية متعددة الأبعاد ومتعددة القطاعات بين الدول، ينتج عنها درجة عالية من حساسية<sup>(٧٦)</sup> التفاعلات بين أعضاء النظام للتغيرات التي تقع في إطار أحدهم. كما ينتج عنها درجة عالية من عرضة هؤلاء الأعضاء أو قابليتهم للتأثير<sup>(٧٧)</sup> بالقوى والأحداث الخارجية ومن ثم يتوقف عليها مدى قدرتهم على مواجهة أو عدم مواجهة أعباء وتكلفة هذه التأثيرات الخارجية. والاعتماد المتبادل يكون متعدد الأبعاد بمعنى أنه يقع على مستويات إقليمية أو قارية أو عالمية. وهو متعدد القطاعات بمعنى أنه يمتد إلى مجالات سياسية واقتصادية وعسكرية وغيرها في نفس الوقت<sup>(٧٨)</sup>.

وعند تعريف الاعتماد المتبادل يجدر ملاحظة الدرجة والمدى التي تؤثر بها الأحداث الخارجية أي الأحداث والواقعة أو النابعة من جزء من النظام الدولي (قومي أو اقليمي) على الأحداث والقوى المتفاعلة في الأجزاء الأخرى أو الوحدات المكونة لهذا النظام. فكلما عظم مدى وعمق هذا التأثير كلما ارتفع مستوى الاعتماد المتبادل في النظام الدولي بصفة عامة أو بين بعض مكوناته (من الدول أو النظم الفرعية). وعلى العكس كلما ازدادت درجة استقلالية الوحدات كلما انخفض مستوى الاعتماد المتبادل وهذا يعني أن مستوى فعالية الاستقلالية يقع على نقيض مستوى الاعتماد المتبادل<sup>(٧٩)</sup>.

هذا وقد يعكس الاعتماد المتبادل مجرد حقيقة مادية وذلك حين ينظر إليه كمجرد ظاهرة تعكس طبيعة أو سمة النظام الدولي كذلك يمكن النظر إليه على أنه قوة ديناميكية ينبع منها روابط عديدة بين الدول ومن ثم ينتج عنها تلك الدرجة من الحساسية والتأثير بالأحداث والقوى الخارجية، وكذلك يمكن اعتباره عاملاً محدداً لتطور النظام الدولي (المستوى الكلي للتحليل) أو لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية لدولة واحدة (المستوى الجزئي للتحليل)<sup>(٨٠)</sup>.

وتتصب وتنبور الأبعاد الجديدة في رؤية خصائص وسمات النظام الدولي المعاصر (كما رأينا حتى الآن) حول مفهوم الاعتماد المتبادل وماله من مدلولات بالنسبة لطبيعة السياسات الدولية المعاصرة وبالنسبة لكيفية دراستها بالاستعانة بأساليب التحليل غير تقليدية. ومن ثم فإذا كانت أحد ركائز الرؤية الجديدة هو الاعتماد المتبادل<sup>(٨١)</sup>، فهو يعد بالتالي أحد أبعاد الجدل بينها وبين التحليلات الواقعية التي ترفض الاعتراف بتزايد الاعتماد المتبادل في النظام المعاصر بالمقارنة بالنظم السابقة، وترى -على العكس- أنه يتناقض كما ترفض منطق بعض التحليلات الجديدة حول عواقب الاعتماد المتبادل على تطور النظام الدولي نحو مزيد من الاستقرار والسلام<sup>(٨٢)</sup>. وهنا تجدر الإشارة إلى أن تيار التحليلات المعبرة عن الرؤية الجديدة تختلف مكوناته فيما بينها حول هذه العواقب. وهذه الاختلافات هي التي يبرز على ضوءها كما تتجسد الاختلافات بين هذه المكونات حول بعدين: أزمة الدولة القومية من ناحية، وسبل إدارة المشاكل الاقتصادية العالمية (مزيد من التعاون أم مزيد من الصراع) من ناحية أخرى وهي الاختلافات السابق إرجاء تحليلها إلى هذا الموضوع من الدراسة وهذا يقودنا إلى المستوى الثاني من تحليل الأبعاد الجديدة في الرؤية الغربية أي مستوى تحليل انعكاس هذه الرؤية لخصائص السياسات العالمية المعاصرة على تصورهما لمستقبل تطور النظام الدولي.

ثانياً: تصور عواقب هذه الخصائص على مستقبل تطور النظام الدولي [الهيكلي-العمليات]:  
ستقترب الدراسة من هذه التصورات للرؤية الجديدة من خلال تحليلها لعواقب الاعتماد المتبادل الدولي بالنسبة للهيكلي الأساسي للنظام من ناحية، وبالنسبة لمدى اتجاهه نحو مزيد من التعاون أو الصراع بين أعضائه من ناحية أخرى. وهما بعدان مرتبطان كما سنرى من التحليل التالي: حيث أن هذا التحليل سيدور حول التساؤل المزدوج التالي الذي يثيره مفهوم وظاهرة الاعتماد المتبادل: إلى أي حد سيؤثر على بقاء نظام الدولة القومية وإلى أي حد سيغير من نمط العمليات والتفاعلات الدولية (تعاونية أم صراعية) في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية فإن الاقتصاد العالمي المعاصر يتسم بنمو كبير في التفاعلات الاقتصادية الدولية بين الاقتصاديات المتقدمة.

وترتب على ذلك تزايد الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات القومية، وتزايد حساسية السياسات الاقتصادية للأحداث التي تقع خارج نطاق الاقتصاد القومي. ومن ثم تواجه الدول صعوبات في إدارة اقتصادياتها القومية، تتضاعف المشاكل أمامها مع تضاؤل فعاليتها سياساتها في التعامل مع مشاكل مثل التضخم والانكماش والبطالة.

ولهذا فإن عواقب الاعتماد المتبادل الدولي يقود إلى ردي فعل مختلفين من حيث تحديهما للبيرالية التبادل الدولي، أحدهما يتمثل في وضع حواجز للحد من التفاعلات الاقتصادية العالمية والعبر-قومية على أساس أن النظام الدولي المفتوح لم يعد يفسح الفرصة أمام أقصى رخاء اقتصادي بل ينال من السيادة والاستقلال القوميين.

أما رد الفعل الآخر فيصل إلى المطالبة بأشكال جديدة من التعاون الاقتصادي الدولي الذي يمكن أن يدير الاعتماد المتبادل على أساس أن النظام المفتوح يحقق أقصى حد من الرخاء ولكن في إطار أشكال جديدة من الإدارة الدولية التي يجب أن تتحمل مسؤوليات سبق تحملتها الدول<sup>(٨٣)</sup>. وهكذا يمكن القول أن النظام تحت ضغط قوى الاعتماد المتبادل العالمي يشهد -منذ بداية السبعينيات- توازناً حساساً بين الاعتراف بالحاجة إلى أدوات جديدة للتعاون الجماعي تنال من أساس نظام الدول، وبين العودة إلى سياسات حماية قومية تدعم من أساس نظام الدول<sup>(٨٤)</sup>.

ويمكن أن نميز في الرؤية الجديدة بين مجموعتين من التحليلات التي تختلف حول الطابع الإيجابي أو السلبي لنتائج الاعتماد المتبادل الدولي على التطور المستقبلي للنظام الدولي.

أ- المجموعة الأولى تتسم بنظرة متفائلة لنتائج الاعتماد المتبادل الدولي، ويعبر عن هذه المجموعة ما يسميه البعض بالنموذج الراديكالي<sup>(٨٥)</sup>. أو ما يسميهم البعض الآخر "العالميين المتفائلين"<sup>(٨٦)</sup> أو "الاندماجين العالميين"<sup>(٨٧)</sup>.

وينطلق هذا الاتجاه من فكرة أساسية محورها أن الاعتماد المتبادل الدولي يخلق الحاجة إلى التعاون كما يوفر الإطار الضروري لتحقيق هذا التعاون<sup>(٨٨)</sup>.

بعبارة أخرى فإنه انطلاقاً من طبيعة إدارك خصائص هيكلية مهمة التي محورها تلك الدرجة العالية من حساسية الدول الصناعية وما بعد الصناعية لقوى اقتصادية خارجية، فإن هذه المجموعة من التحليلات تصل إلى تصور أن الاقتصاد العالمي لم يعد مجموعة من الأسواق القومية المستقلة المغلقة ولكن تظهر في إطاره قوى اندماجية يبرز معها اتجاه جديد نحو التعاون عبر الحدود ونحو التداخل بين القرارات الاقتصادية للدول على نحو يحرك العالم نحو مجتمع عالمي كلي لا يعرف الانقسام والتجزأة والصراع التي تعرفها سياسات القوى التقليدية ويستند هذا التصور إلى اعتراف بارتفاع حساسية الدول للموضوعات الاقتصادية وتزايد إدراكها لارتفاع تكلفة التنافس السياسي والتقليدي، ومن ثم فإن هذا التصور يعكس ويقول بقوة تأثير الموضوعات الاقتصادية أساساً وليس الموضوعات السياسية التقليدية على مسار العلاقات الدولية، وأنه نظراً للطابع الفني لهذه الموضوعات الاقتصادية فإنه يمكن إدارتها بأساليب التعاون الوظيفي والمبادلات التوفيقية أكثر مما يمكن إدارتها بأساليب مناورات القوة السياسية التقليدية. بعبارة أخرى يقوم هذا التصور عن تأثير القضايا الاقتصادية على العلاقات الدولية على أساس أنها ذات طبيعة أقل صراعية من الموضوعات السياسية-العسكرية، لأنه يمكن في نطاق المبادلات الاقتصادية أن تستفيد كل الأطراف. وهذا النفع أو الكسب المتبادل يساعد على صنع قرار دولي في نطاق العلاقات الاقتصادية الدولية وليس في نطاق العلاقات السياسية حيث أن الأخيرة ليست إلا لعبة صفرية النتيجة. وهكذا يتضح أن هذا التصور يفترض ارتفاع تكلفة السياسات المستقلة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، أي يفترض وجود عواقب سلبية للسياسات القومية المستقلة على العلاقات الدولية المعاصرة في مرحلة ما بعد التصنيع<sup>(٨٩)</sup>.

ولهذا نجد إحدى الدراسات<sup>(٩٠)</sup> تهتم بالإشارة إلى بروز عملية جديدة في العلاقات الثنائية والإقليمية والعالمية تصفها "بالاندماج الدولي" والتي ترى أنه يبدو أنها ستحل محل "التنافسية" كنموذج للعمليات السياسية الدولية. وتقصد بها "الحل السلمي للمشاكل العبر-قومية" أي تصميم واستخدام أدوات لحل مثل هذه المشاكل أي للتحرك نحو نتائج دولية إيجابية.

هذا ويستند المدافعون عن أهمية وضرورة التطور في العمليات الدولية على النحو السابق على عدة مبررات تتبع أساساً من تصورهم لكيفية علاج عواقب الاعتماد المتبادل. فيرى البعض<sup>(٩١)</sup> أن العديد من المشاكل القومية الكبرى يمكن حلها من خلال مساعدة من، أو تعاون مع الخارج لأن الاعتماد المتبادل الاقتصادي مسح التمييز بين السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية سواء بالنسبة للدول المتقدمة أو للدول النامية<sup>(٩٢)</sup> ولذا يبدو واضحاً التداخل

بين الأوضاع الاقتصادية للدول على مستويات لم يسبق حدوثها من قبل ومن ثم فإن الاعتماد المتبادل يعني عدم مقدرة الدول على السيطرة على مصيرها الذاتي لأن الإطار الاقتصادي الخارجي يؤثر عليها سواء رضيت أم لم ترض. ومن ثم يبرز عدم قدرتها على السيطرة بفعالية على النشاط العبر قومية من ناحية، كما تبرز القيود والضغوط على اختياراتها بين بدائل السياسات الاقتصادية ومواجهة هذا الوضع تقتضي كما يقول البعض الآخر<sup>(٩٣)</sup> حلولاً جماعية دولية بقدر ما تقتضي حلولاً قومية، أي أنها تخلق دوافع وأرضية للتعاون وضرورة تخفيف التوتر والصراع ذلك لأن حل المشاكل المشتركة بأساليب تعاونية سيؤدي إلى زيادة مكاسب كل الأطراف المعنية كما أنه لا تستطيع أي دولة بمفردها إدارة نظام يتسبب بهذه التيارات الضخمة من المبادلات بين أعضائه. بل أن محاولة إرساء وتطبيق سياسات تحقق مكاسب قومية فقط يمكن أن يؤدي إلى عواقب عالمية خطيرة مثل عدم استقرار العملات، انخفاض الاستثمار، البطالة، الانكماش.

وهكذا فإن هذا التصور يصل كما يقول البعض<sup>(٩٤)</sup> إلى عدم إمكانية النظر إلى العمليات النظامية المعاصرة إدارة التعامل معها من خلال المنظورات التقليدية تركز على الصراعات الدولية. وذلك على أساس أن المفاهيم النابعة من المنظور الواقعي التقليدي مثل القوى، الردع، التحالفات لم يعد لها إلا مغزى ضيق أمام اتساع نطاق موضوع ومحتوى السياسات الذي أضحت يضم قضايا عالمية (مثل الموارد، البيئة، التجارة الدولية، النقد العالمي، السكان...) تتطلب إدارتها درجة من التعاون لا يمكن تحقيقها إذا استمرت الدول على تقدير مواقفها انطلاقاً من مصلحتها القومية الضيقة فقط. ومن ثم فإنه أضحت على متخصصي العلاقات الدولية عدم الاستمرار في النظر إلى العالم وتحليله على نحو لا يعكس الوضع الحقيقي ولكن عليهم ضرورة تطوير أساليب جديدة لفهم وتحليل النظم المعقدة التي يتشكل منها المجتمع العالمي المعاصر ويتوقف على تحقيق هذا التطوير إمكانية التعامل بقدر من النجاح مع التحديات المستمرة الناجمة عن التغييرات العالمية.

وإذا كان التصور السابق لهذه المجموعة الأولى من التحليلات التي يمكن تمييزها من نطاق التحليلات المطالبة بمنظور جديد للعلاقات الدولية- ينطلق من أن المفهوم السياسي للقوة في العلاقات الدولية لم يعد يلائم المنظورات المعاصرة -كما رأينا- فذلك لأنه ينطلق أيضاً أن النظرة العالمية الكلية للعلاقات الدولية المعاصرة يتلاءم مع ما يفرضه استمرار نظام الدولة القومية نجد أن هذه المجموعة من التحليلات تنطلق -فيما يتعلق أزمة الدولة القومية أي فيما يتعلق بالبعد الثاني عن تطور مستقبل النظام الدولي- تنطلق من أن الاعتماد المتبادل الدولي يتقل بتهدده على استمرار بقاء النظام الدولي الحالي، أي الذي يستند أساساً على القومية ومن ثم فإن هذا الاتجاه يطرح بقوة تساؤل حول مدى ملائمة الدولة -القومية ككيان قادر تحقيق

أهداف الأمن القومي والرخاء الاجتماعي، أساس أن صور الاعتماد المتبادل المتزايدة تجعل الحل الوحيد للفوضى وعدم الاستقرار هو تطوير "جماعة سياسية عالمية" لتحل محل الجماعات السياسية القومية<sup>(٩٥)</sup>. كذلك فلاّ نمو وتزايد العلاقات العبر قومية يمكن أن يؤدي - نظراً لطبيعتها الاندماجية والتي تقوم على المركزية والقوة- إلى خلق مجتمع دولي سلمي، ومن ثم فإن استمرار ارتفاع مستوى الاعتماد المتبادل سيدفع إلى ظهور جماعة عالمية تقود إلى ظهور "حكومة عالمية" تقدر على إيدانه<sup>(٩٦)</sup>. بعبارة أخرى فإن الحاجة إلى إدارة الاعتماد المتبادل الاقتصادي العالمي ستدفع إلى تكوين مؤسسات دولية قوية لتقوم بصياغة وتنفيذ سياسة اقتصادية عالمية لتفادي العالم ذلك النوع من الأزمات الذي اجتاح العالم في العشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن والذي يعاود الظهور -منذ بداية السبعينيات- على نحو يشهد معه النظام الاقتصادي العالمي أزمة مهمة وهذه المؤسسات ستكون الخطوة الفعلية نحو ظهور نوع ما من الحكومة العالمية<sup>(٩٧)</sup>.

وعلى ضوء تحليل هذين البعدين المرتبطين في تصور هذا الاتجاه عن مستقبل تطور النظام الدولي فإنه يمكن أن نصفه "المثالية الجديدة" لأنه يعيد إلى الأذهان -ولكن في قالب وإطار مختلف- المثالية السياسية التي سادت في فترة ما بين الحربين العالميتين<sup>(٩٨)</sup>.

ب- **المجموعة الثانية:** تتسم بنظرة متشائمة ويعبر عنها من يوصفوا بالعبر قوميين<sup>(٩٩)</sup>، أو "العالميين المتشائمين"<sup>(١٠٠)</sup> أو "الواقعيين-الليبراليين"<sup>(١٠١)</sup>.

١- وهذه المجموعة وإن كانت تنطلق أيضاً من أن القضايا والمشاكل الاقتصادية تحتل لب وجوهر السياسات الدولية المعاصرة ومن ثم تحتاج إلى اهتمام أكثر مما يوليه إليها المنظور التقليدي إلا أنها -عكس المجموعة الأولى السابقة- تعتقد أن إدارة مثل هذه القضايا والمشاكل يتسم باستمرار الصراع بين الدول القومية ولكن لتحقيق أهداف الرخاء وليس الأهداف السياسية التقليدية فقط. ولهذا فهي تثير الشكوك حول صحة إطلاق الآراء القائلة بأن الاعتماد المتبادل يساعد على تخفيف الصراعات، ومن ثم لا تتصور تزايداً في آفاق واحتمالات الحلول التعاونية لمشاكل النظام العالمي الاقتصادية. نظراً لأن العالم لم يتخطَ تماماً مرحلة الصراع لأن للاعتماد المتبادل عواقب وآثار سلبية ولا يقود بالضرورة إلى نتائج إيجابية. فمثلاً يرى البعض<sup>(١٠٢)</sup> أن تزايد تيارات المبادلات قد يؤدي إلى مزيد من الفهم المتبادل والتعاون أحياناً إلا أنه يمكن أيضاً أن يقود إلى صراع أو استغلال أو تبعية وخاصة على مستوى العلاقات الثنائية التي تتسم بأنماط من المبادلات اللامتكافئة من حيث درجة الحساسية والقابلية للتأثير ومن ثم يتجه الطرف الأقوى إلى التغلغل السياسي والاقتصادي في أوضاع الطرف الأضعف. ومن ناحية أخرى يرى البعض الآخر<sup>(١٠٣)</sup> أنه ليس هناك أي سبب مسبق لافتراض أن

المستوى المرتفع من الاعتماد سيدفع إلى ظهور جماعة دولية سلمية بل على العكس فهو يمكن أن يقود إلى مستوى مرتفع من الصراع. لأن الاعتماد المتبادل قد يهدد بإغراء الدول بالعمل على تحقيق أهداف قومية فقط باتباع سياسات اقتصادية قومية تحاول أن تحد من تأثير القوى والأحداث الخارجية التي تعقد من أو تعترض نجاح تحقيق هذه الأهداف.

بعبارة أخرى فإن هذه التحليلات ترى أن درجة الحساسية المرتفعة والمعرضة للتأثر التي تتسم بها الاقتصاديات القومية في ظل الاعتماد المتبادل هي التي تفرض استمرار الصراع وليس الاتجاه نحو الاتفاق والتعاون. فإن هذه الحساسية لدى الدول الأكثر تقدماً- هي التي تخلق جذوراً لسياسات ماركنتلية تنافسية جديدة<sup>(١٠٤)</sup>، ومن ثم تعكس مولد نظام تعددي جديد على صعيد الاقتصاد السياسي الدولي. وهذه التنافسية الجديدة لا تظهر في شكل حرب الجميع ضد الجميع (كما تفترض الماركنتلية التقليدية) ولكنها تظهر نتيجة الفشل في فهم وإدراك أمرين مرتبطين وهما: ما يقع على "التدويل"<sup>(١٠٥)</sup> من حدود وقيود، وإصرار الاتجاهات المعادية للقومية على المزايا الكامنة في علاقات الاعتماد المتبادل الدولي.

ولهذا فإن هذا الاتجاه وعلى عكس الاتجاه "الاندماجي العالمي" -يقوم على أن العلاقات الاقتصادية الدولية لا تقع في فراغ سياسي فهي ما زالت تقع في إطار نظام يتكون من دول يحركها مبدأ المصلحة القومية ولا يوجد فيه سلطة أعلى من سلطة هذه الدول، ومن ثم فإن المبادلات الاقتصادية، ستظل مصدرًا دائمًا للصراع والتنافس وطالما لا توجد قواعد مشتركة قوية ملزمة لكل الأطراف سيظل التعاون في المجالات المتحققة من عدم التعاون تتفوق على تلك التي تتحقق في إطار من التعاون<sup>(١٠٦)</sup>. وهكذا نلاحظ أن أهم ما يميز هذه المجموعة من تحليلات عن المجموعة الأولى هو مفهومها عن مستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية وعن تأثيرها على هيكل النظام العالمي فهي تصل أولاً إلى القول بعدم حدوث أي تحول أساسي في النظام حيث يستمر طابعه اللامركزي والتنافس بين وحداته الساعية لمصالحها الذاتية ومن ثم تظل طبيعة النظام كما هي: فوضوية - تنافسية ومن ثم نصل ثانية للقول بأن الدول في بحثها عن الرخاء القومي أساساً ستنتهج سياسات صراعية ولكن سعياً وراء أهداف غير تقليدية أي سعياً وراء نصيب أكبر من الناتج العالمي. أي أن اندلاع أي حرب سيكون أساساً بسبب الصراع حول الناتج الاقتصادي العالمي. وهذا يعني أن أولوية الاهتمامات الاقتصادية تعد من الأسباب المهمة للتوترات الأساسية التي يمكن أن يشهدها النظام<sup>(١٠٧)</sup> وليس أدل على ذلك إلا عدم وجود ما يشير إلى إمكانية ظهور "حكومة عالمية" لإدارة المشاكل التي يفرضها الاعتماد المتبادل الاقتصادي الدولي. حقيقته تطورات منظمات دولية حكومية وغير حكومية لدفع التعاون الاقتصادي على المستوى الإقليمي والعالمي ولكن الواضح حتى الآن أنها تتصهر معاً



لتظهر تلك "الحكومة العالمية" كما أنه لا تتضح أيضًا الدرجة التي سيظل عليها استقلال وفعالية الدول القومية في مواجهة قوى وضغوط الاعتماد المتبادل المتزايدة<sup>(١٠٨)</sup>.

٢- وهذا يصل بنا إلى البعد الثاني من أبعاد تحليل هذه المجموعة من الآراء أي طرحها "الأزمة الدولية القومية" فإن هجومها على المنظور التقليدي ليس لإيمانها بإمكانية قيام جماعة دولية عالمية ولكن لإيمانها بأن حدود الدول القومية لم تعد تتناسب مع الحقائق الجديدة الدولية - كما سبق وأشرنا في مواضع سابقة، (أي تزايد ونمو دور الفاعلين من غير الدول في مجالات التفاعلات الاقتصادية أساسًا مما أبرز الترابط بين العبر-قومية وبين صور وأشكال الاعتماد المتبادل بين الدول)، وإيمانها أيضًا بأن تزايد الاعتماد المتبادل لا يعني أن الدول القومية قد "تقوضت"<sup>(١٠٩)</sup>. ولكن تظل الدول القومية أساسًا للنظام التنافسي ولكن في إطار جديد يؤثر على دورها ووظيفتها فإن الاهتمام بنمو الاعتماد المتبادل المعاصر يتناقض كما يقول البعض مع التركيز على الدول القومية فقط بل يفرض تقليل وتطوير الاهتمام بهذا المستوى فقط نظرًا لأن قوى الاعتماد المتبادل تعمل ضد المفاهيم التقليدية المرتبطة بالدولة- القومية ذات السيادة (المساواة والاستقلالية الفعالة) فإن التركيز على الدول القومية كفاعل أساسي يعني المبالغة في تقدير مستوى فعالية استقلال هذه الوحدات في حين أنه يصعب تحقيق هذه الاستقلالية في عالم يتسم بعلاقات متداخلة ومتقاطعة بين أنماط مختلفة من الفاعلين. أي أن قوى الاعتماد المتبادل وإن كانت لا تلغي الدول -إلا أنها تفرض قيودًا على سيادتها - كما يتصورها المنظور التقليدي<sup>(١١٠)</sup> ومن ثم فإن الحقائق الدولية الجديدة تنقل على استقلال وتجانس الدول القومية بمعنى انخفاض مناعتها ضد الأحداث الخارجية والتفاعلات عبر القومية التي تضعف قدرتها على الحركة المستقلة من ناحية<sup>(١١١)</sup>، مع بروز أشكال جديدة من الضغوط والصراعات بين جماعات المصلحة الداخلية على نحو يصعب معه على الدول (الديمقراطية الكبرى) تحديد موقف قومي متجانس في المفاوضات الدولية حول الموضوعات التي يتضمنها الاعتماد المتبادل والتي تمس المصالح الداخلية<sup>(١١٢)</sup> ومن ثم يصبح من الضروري - وخاصة في مجال إدارة التجارة الدولية - أن تأخذ في الاعتبار عدد كبير من الفاعلين والمصالح نظرًا لأن جماعات المصالح الداخلية تمثل قيدًا مهمًا على الإدارة الدولية لمشاكل التجارة العالمية<sup>(١١٣)</sup>.

وهكذا فإن هذه الآراء تعترف ضمنيًا - بأن الدول ما زالت فاعلاً مهمًا ولكنها تطالب بمنظور جديد يأخذ في الاعتبار التزايد في أهمية ونمو العلاقات العبر-قومية وصراعات المصالح الداخلية، والتي يهملها المنظور التقليدي أو لا يرى لها إلا أهمية سياسية مباشرة ضئيلة.

خلاصة القول أن هذه المجموعة الثانية من التحليلات تقوم على تصور تعددية جديدة في النظام الدولي، يبرز معها اقتصاد عالمي متعدد لأنه أكثر اتجاهات الاعتماد المتبادل الممكن والمقبول قيامها. ومع ذلك فإن اتجاه هذه التحليلات وأن كان يقدم -كما يقول البعض<sup>(١٤)</sup>- بعض التصحيح المعتدل لاتجاه المجموعة الأولى التي تتسم بالمثالية، نظر لأنه يدخل بعض العناصر المألوفة في التحليل الواقعي مثل الصراع والمنافسة والمصلحة القومية، إلا أنه مازال يختلف عن التحليل الواقعي.

بعبارة أخرى فإن أبرز هذا الاتجاه للأبعاد الصراعية في علاقات الاعتماد المتبادل الدولي وإن كان يمثل اعتدالاً بالمقارنة بالأراء الأكثر تفاؤلاً والتي تركز على الطابع الإيجابي التعاوني لهذه العلاقات إلا أنه يجب ألا يختلط الأمر بينه وبين أبعاد التحليل الواقعي التقليدي الذي يتمسك بعدم الحاجة إلى منظور جديد، ذلك الذي تطالب به الرؤية الجديدة في مجموعها وهذا يقودنا إلى الجزء الثاني من الدراسة.

### الجزء الثاني: نظرة نقدية:

تبينت من خلال الجزء الأول الافتراضات التي انطلقت منها الآراء الداعية للحاجة إلى منظور جديد لدراسة العلاقات الدولية، كما تبين تنوع مكوناتها التي تنتقد المنظور التقليدي من أبعاد متعددة. فهل هذه الدعوة -المركبة- تبرر الاعتراف بإمكانية الانقطاع التام عن المنظور التقليدي وخاصة في ظل التساؤل المطروح -في المقدمة- حول مدى ارتقائها في مجموعها إلى مرتبة المنظور الجديد؟ ويمكن القاء الضوء على هذا التساؤل باستعراض بعض الانتقادات المضادة الموجهة للرؤية الحية، وكذلك يطرح واستخلاص مجموعة من الآراء التوفيقية.

### أولاً: بعض الانتقادات المضادة من جانب الواقعية:

إذا كانت الدعوة إلى منظور جديد للسياسات الدولية قد قامت -كما رأينا- على أساس إدراك معين لتعرض النظام الدولي لتحولات ذات مغزى على مستوى الفاعلين الدوليين، وعلى نطاق ومحتوى التفاعلات والمشكلات الدولية، فإن الدفاع المضاد عن استمرار صحة وانطباق المنظور الواقعي، يقوم بدوره على إدراك مفاده أن الواقع المعاصر لا يختلف جذرياً عن الماضي على نحو لا يفرض الحاجة إلى منظور جديد.

ومن ثم فإن الانتقادات المضادة من جانب المدافعين عن استمرار ملاءمة المنظور الواقعي التقليدي تقوم على رفض تنبؤ تحليلات "النموذج الراديكالي" بتحول النظام الدولي أي بحدوث تغير كامل في الأساس المنظم للعلاقات الدولية، وانتهاء نموذج الدولة -القومية، كما ترفض أيضاً هذه الانتقادات المضادة تحليلات نموذج "الواقعية-الليبرالية" الذي يفترض

ويتصور حدوث تغيرات داخل النظام القائم ذاته أي حدوث مجرد تغيير في ترتيب وطبيعة مكونات هذا النظام بسماته الأساسية أي اللامركزية والفضوية<sup>(١١٥)</sup> بعبارة أخرى فإن هذه الانتقادات المضادة تتكرر حدوث أي من النمطين السابقين من أنماط التغيير النظامي أي التحول من النظام التقليدي إلى نظام جديد، أو حدوث تغيرات أساسية في ترتيب الأجزاء داخل نفس النظام<sup>(١١٦)</sup>.

وهذه الانتقادات المضادة مبعثها -كما يرى البعض<sup>(١١٧)</sup>- غموض وعدم وضوح الظروف والخصائص الهيكلية الدولية الكامنة وراء السيناريو المقترح عن تحول النظام أو تغييره. كذلك مبعثها المبالغة في تصور اتساع نطاق ومدى قوة التغييرات الواقعة في العلاقات بين الوحدات المكونة للنظام وفي محتوى هذه العلاقات والأساس المنظم لها. فبالنسبة للفاعلين الدوليين: تنصب الانتقادات المضادة على أن بروز الفاعلين الجدد لا يعد بمثابة تغيير هيكلية يقدم مبرراً لتبني منظوراً جديداً، ولكنه لا يمثل شيئاً أكثر من مجرد اضطراب ضئيل في نطاق الهيكل العالمي القائم والذي لم يتغير<sup>(١١٨)</sup>.

بعبارة أخرى بالرغم من اعتراف التحليلات الواقعية بظهور بعض الفاعلين الجدد إلا أنها تتمسك بمبررات لتركيز الاهتمام على مستوى الدولة - القومية أساساً، على أساس أن القوة السياسية ما زالت تتمثل في مؤسسات صنع القرار الرئيسية للدول. ولذا فإنه مهما كان حجم واقعية التحليلات حول مصادر وأسباب ومظاهر وعواقب بعض الحقائق الدولية الجديدة، فلا يمكنها أن تقود إلى إهمال أو إضعاف الاهتمام بتأثير التفاعلات بين الدول وذلك حتى يتحقق لمؤسسات عالمية أو اقليمية أو عبر قومية قوة أكبر من قوة الدول<sup>(١١٩)</sup>.

وخاصة وأنه ليس هناك اتفاق بين آراء المطالبين بمنظور جديد اتفاق حول طبيعة تأثير الفاعلين من غير الدول مثل الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات العالمية بصفة خاصة<sup>(١٢٠)</sup>، وهذا يبقى السؤال الأساسي لدى البعض الآخر هو كيف يمكن أن تساعد دراسة الفاعلين من غير الدول على تحقيق فهم أفضل لأنماط السياسات الدولية المعاصرة وليس كيف تبرز الحاجة إلى منظور جديد. ولهذا أيضاً نجد البعض الآخر بعد تنبؤه في أواخر الخمسينيات<sup>(١٢١)</sup> بأن التطور التكنولوجي (وخاصة في مجال التسليح الذري سيقود إلى "تنازل الدولة - القومية"<sup>(١٢٢)</sup> عن مكانها كفاعل أساسي يرجع تحت تأثير التطورات في الستينيات - عن طرحة الأول ويصل إلى القول<sup>(١٢٣)</sup> بأنه الرغم من نمو المنظمات الدولية والأجهزة القومية الفرعية، والعبر - قومية فإن الدول ستظل هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية. وإن أضحت عليها أن تثبت شرعيتها أي أن تثبت ضرورتها لإشباع أغراض وأهداف أساسية مثل الرخاء وهي الأهداف التي يبرزها الإطار الدولي المحيط الذي يتسم بتزايد وتعقد علاقات الاعتماد المتبادل.

وهكذا فإن تمسكت بعض التحليلات باستمرار الدور الأساسي للدولة القومية وتفوقه على دور غيرها من الفاعلين فهي تعترف من ناحية أخرى بحدوث تطور في هذا الدور ولكنه التطور الذي لا ينهي دورها ومن ثم لا يستوجب منظورًا جديدًا.

وبالنسبة لفائدة القوة العسكرية وخيار الحرب: فتتعدد محاور الانتقادات المضادة؛ أولاً: نجد بعض هذه الانتقادات يدور<sup>(١٢٤)</sup> حول رفض التفكير في انخفاض وفائدة وجدوى القوة العسكرية بصفة عامة، وكذلك رفض انتهاء التفكير في إمكانية اندلاع حرب ذرية بين القوتين الأعظم بصفة خاصة وينبع هذا الرفض من ملاحظة واقع العلاقات الدولية - وخاصة في إطار مفاوضات الانفراج - الذي يبين إصرار السلوك السوفيتي على اعتبار أن الانفراج إطار لا يعوق<sup>(١٢٥)</sup> السعي نحو تحقيق التفوق الاستراتيجي على الولايات المتحدة ولهذا يتضح كما ترى هذه الانتقادات المضادة - أن افتراض الرؤية الجديدة أن لجوء القوى العظمى إلى القوة العسكرية أمر يصعب التفكير فيه، إنما هو افتراض خاطئ ولا يعد سندًا صحيحًا للتحليلات المترتبة عليه. ولهذا تحذر هذه الانتقادات من العواقب المدمرة لتلك الرؤية الجديدة التي ترفع شعار الاعتماد المتبادل والتي تطرح بوضوح فكرة تراجع الدولة القومية وخاصة وأن تلك الرؤية لا تجد صدى في الدوائر الأكاديمية والسياسية السوفيتية بقدر ما تجد صدى قوي لدى نظائرها الغربية.

ومن ناحية أخرى تؤكد هذه الانتقادات ضرورة وأهمية إدراك وفهم موضوع العلاقة بين "استعدادات القوة العسكرية" وبين "التفاعلات الدبلوماسية - الاستراتيجية" وهي العلاقة الغير واضحة في كتابات الرؤية الجديدة. ومبعث الاهتمام بهذه العلاقة هو اهتمام المنظور الواقعي بتأثير هيكل النظام الشامل على توجهات والسياسات القومية. ومن ثم فإن تركيزه على مستوى النظام الشامل يتضمن التركيز على استمرار التأثير التقليدي للقوة العسكرية أي تأثير عوامل القوة المألوفة على حدود وآفاق تحول النظام أو حتى تغييره. بعبارة أخرى فإن هذا التحليل يعكس الاتجاه نحو الاعتراف بأن القوة العسكرية السياسية هي الفيصل في تحول النظام وليس القوة الاقتصادية، ولذا يبقى السؤال التالي مطروحًا: هل تحليلات الرؤية الجديدة - وخاصة النموذج المسمى "الواقعي - الليبرالي" - قد وصلت - على ضوء قولها بانخفاض جدوى القوة العسكرية في المفاوضات حول الموضوعات الجديدة ذات الطبيعة الاقتصادية - هل وصلت إلى حد القول بأن القوى والمتغيرات الاقتصادية هي الفيصل في تحول النظام من هيكل إلى هيكل؟ وهذا التساؤل يطرح في الواقع كل أبعاد الاختلاف بين المنظور التقليدي وبين الآراء المطالبة بمنظور جديد حول العلاقة بين "السياسيات والاقتصاديات" تلك العلاقة التي تمثل جوهر الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي.

ثانياً: كذلك تتطرق بعض الانتقادات المضادة الأخرى<sup>(١٢٦)</sup> من القول بعدم دقة أو عدم صحة أو فشل انتقادات منظري الاعتماد المتبادل<sup>(١٢٧)</sup> للافتراضات الواعية الأساسية حول طبيعة القوة ودورها. وذلك على أساس أن هذه الانتقادات<sup>(١٢٨)</sup> قد ذهبت بعيداً حين ألصقت بالواقعية -دون تحليل عميق لها ودون توثيق بالإحالة إلى مصادرها- مقولة أن القوة العسكرية تسود كل أشكال القوة الأخرى وفي كل المواقف، ومن ثم فإن الدول الأكثر قوة عسكرية هي التي تسيطر على الشؤون العالمية، وأن استخدام أو التهديد باستخدام القوة العسكرية يعد أكثر وسائل القوة فعالية. في حين أن الرجوع إلى التحليلات الواقعية لا يثبت إطلاق هذه المقولة لأن مورجنتاو وكينان وكيسنجر، وهم من رواد الواقعية السياسية، حرصوا دائماً على توضيح حدود فائدة القوة العسكرية كأداة للدبلوماسية أو كمؤشر للتنبؤ بنتائج الصراع الدولي: ولهذا فإن تحليلات منظري الاعتماد المتبادل قد ذهبت بعيداً جداً حين ألصقت بالواقعية مقولة أن القوة العسكرية هي الأداة الأكثر فعالية في مواجهة المواقف التفاوضية حول موضوعات جديدة معقدة مثل موضوعات الاعتماد المتبادل -كما سنرى.

ثالثاً: كذلك تدور مجموعة ثالثة من الانتقادات حول دور القوة العسكرية؛ فيشير البعض<sup>(١٢٩)</sup> إلى وجود خلط في مؤلف "القوة والاعتماد المتبادل" بين فائدة القوة العسكرية وبين "استخدامية التدخل العسكري الصريح"<sup>(١٣٠)</sup>، كذلك إلى وجود خلط بين "نطاق الهيمنة والنفوذ" وبين "السيطرة المباشرة الفعالة". ولذا فإن مقولة أن المكونات التقليدية للقوة (أي العسكرية) أقل ملائمة اليوم مقولة غير صحيحة لأنها تنصب كثيراً على مفاهيم التدخل العنيف الصريح والسيطرة المباشرة في حين أنه يمكن أن يكون لهذه المكونات مغزى مهم آخر إذا استندنا إلى مفاهيم "الهيمنة والنفوذ"، بعبارة أخرى ترى هذه الانتقادات المضادة أن هناك خطأ كبير في القول بأن القيود على وتكلفة الاستخدام المباشر للقوة العسكرية، وتعقد ومشاكل تحقيق السيطرة الفعالة المباشرة، تجعل الأدوات التقليدية للقوة قليلة الجدوى. ذلك لأن هذا النمط من التحليل يتجاهل حقيقة أخرى قائمة وهي استمرار وجود إطارات للهيمنة لا تفترض ولا تتطلب الاستخدام الصريح للقوة العسكرية. ولكنها ذات مغزى مهم وخاصة تلك التطبيقات الجزئية والمنخفضة والتكلفة نسبياً ولكن التي تكفي في نفس الوقت لإقرار علاقات سيطرة ونفوذ ولو غير رسمية (مثلاً تدخل القوتين الأعظم في مناطق العالم الثالث) ومع ذلك فإن هذه الانتقادات المضادة تشير إلى أن تحليلها هذا لا يعني أن القوة العسكرية سيكون لها الغلبة الكلية لكن يعني الدفاع عن استمرار صلاحية وجدوى الاستعداد لاحتمال اللجوء إلى الأشكال التقليدية للضغط والقهر في عالم اليوم الهش وغير المستقر.

والملاحظة على هذا البعد من الانتقادات المضادة أنها تركزت على دور القوة العسكرية في تحقيق الأهداف السياسية التقليدية وليس على مدلولها بالنسبة لإدارة الموضوعات الجديدة النابعة من الاعتماد المتبادل وهي الموضوعات التي ركزت الرؤية الجديد على تحليل مدى ملاءمة أو جدوى القوة العسكرية في إدارتها أو تأثير التعامل معها. فهل ستتعرض الانتقادات المضادة لهذا المدلول في موضع آخر؟ وهذا يقودنا إلى البعد الأخير من هذه الانتقادات وبالنسبة للعلاقة بين أولوية الاهتمامات والقضايا الاقتصادية وبين أولوية الاهتمامات السياسية التقليدية وسبل إدارتها: فنجد إذا كانت الرؤية تقوم على أن الموضوعات والقضايا الاقتصادية أضحت تحتل لب السياسات الدولية المعاصرة نظراً لارتفاع أهميتها بالمقارنة بالموضوعات التقليدية العسكرية السياسية كما تقوم على انخفاض جدوى وملاءمة الأساليب التقليدية القوة في التأثير على نتائج المفاوضات حول هذه الموضوعات الجديدة المعقدة النابعة من الاعتماد المتبادل، إلا أن أحد مكونات هذه الرؤية - كما سبق ورأينا - لم ينكر أن مشاكل العلاقات الاقتصادية الدولية ستفرض تفاعلات صراعية تنافسية تكون مصداً مهماً والتوترات الأساسية التي يشهدها النظام العالمي ولم يكن هذا التأكيد على هذه الأبعاد الصراعية مبعثاً للتقارب مع التحليلات الواقعية ولكن مبعثاً لانتقادات لتدعيم الرأي المدافع عن عدم الحاجة إلى منظور من ناحية، ومبعثاً من ناحية ثانية - لانتقادات تبين كيف أن نطاق التحليلات الواقعية يتسع موضوعات مثل موضوعات الاعتماد المتبادل.

**بالنسبة للناحية الأولى:** نجد البعض<sup>(١٣١)</sup> - بالرغم من الاعتراف وبتعدد واتساع نطاق محتوى السياسات، وباهتمام الساسة والأكاديميين بموضوعات غير التي تركز على القوة والحرب - يؤكد على أن التساؤل الأساسي الذي يجب أن يحوز الاهتمام ليس هو التساؤل ما إذا كان هناك "قضايا جديدة" ولكن التساؤل هل ظهور هذه "القضايا الجديدة" يعني أن إدراتها وحل الصراعات التي يثيرها سيختلف عنها في حالة موضوعات التي سبق واحتلت الاهتمام من قبل؟ بعبارة أخرى، التساؤل: هل بروز أهمية ما يبدو أنه "قضايا لا تحل بالقوة"<sup>(١٣٢)</sup> يعني أن القوة لن تلعب دورها بعد في حل هذه المشاكل؟ ولذا ترى هذه الانتقادات أنه لن يصبح لبروز أهمية هذه الموضوعات أي مغزى جديد إذا ما اتبع في إدارتها نفس عمليات الصراع التقليدية. ولهذا فهي ترى<sup>(١٣٣)</sup> أن بعض تحليلات الرؤية الجديدة التي تستند على بعض المفاهيم الواقعية (الصراعية - كما سبق ورأينا) ليست إلا محاولة لصب آراء قديمة في إطارات جديدة. ومن ثم فهي تحذر من خطأ الاندفاع في الاهتمام ببعض الخصائص الهيكلية الجديدة إلى درجة المطالبة بضرورة حدوث انقلاب كامل في أسس التحليل النظري، ذلك لأن هذه الخصائص الجديدة لا تنال بجديّة من أساس الصياغات النظرية التقليدية، بل أنها تبرز - لدى بعض الدراسات التي تتبنى رؤية عالمية وعبر قومية - قدرًا كافيًا من الاعتماد

على بعض المفاهيم والافتراضات الواقعية على نحو يشير إلى أن النظام لم يتغير إلى هذه الدرجة التي تفرض منظوراً جديداً<sup>(١٣٤)</sup>.

**وبالنسبة للناحية الثانية:** فنجد أن البعض<sup>(١٣٥)</sup> يرى أن الواقعية لا تتكرر ظهور موضوعات جديدة ومعقدة في قائمة اهتمامات العلاقات الدولية، كما أنها لا تؤكد أن موضوعات الأمن العسكري ستسود دائماً على هذه القائمة، ولكنها من ناحية أخرى ترى أن بروز هذه الموضوعات الجديدة إنما هو نتاج شكل وترتيب العوامل التقليدية للقوة والنفوذ، وأن تطور العلاقات على المستوى السياسي العالي هو الذي سيحكم الإطار الذي في ظله يدور التعامل مع وإدارة هذه الموضوعات الجديدة والمعقدة للاعتماد المتبادل. ولذا فإن إهمال أو إغفال تأثير "العوامل الأمنية- السياسية النظامية الكلية"<sup>(١٣٦)</sup> على نواتج العمليات السياسية، مع التأكيد على عدم وجود الاهتمام بمثل هذه الموضوعات في إطار هذه العمليات التفاوضية، يعني خلطاً بين تأثير هيكل النظام الدولي وبين قوائم موضوعات العمليات التفاوضية، ومن ثم فإن المكونات التقليدية للقوة -لما لها من تأثير على هيكل النظام- تؤثر بطريقة غير مباشرة على نتائج العمليات التفاوضية حول الموضوعات الجديدة المعقدة. ومن هنا كان رفض التحليلات الواقعية للفصل بين البعد السياسي-الأمني التقليدي وبين "قضايا-المناطق"<sup>(١٣٧)</sup> ولكنها ترى -على العكس من ذلك- أنه ليس هناك مصادر قوة خاصة بكل مجال ولكن هناك روابط بين المجالات المختلفة وبين مصادر القوة المختلفة. وهذا لا يعني أن استخدام أو التهديد بالقوة العسكرية يكون قائماً دائماً في كل المفاوضات، كما لا يعني أن الدولة الأقوى عسكرياً هي التي تسيطر دائماً على نواتج كل المفاوضات حول مختلف القضايا ولكن يعني أن هيكل قدرات القوة هو الذي سيحد من استقلالية وتميز الموضوعات الجديدة والمعقدة -والتي بالرغم من مغزاها وأهميتها إلى أنها لا تمثل تحولاً أساسياً في النظام التقليدي.

وهكذا فإنه إذا كانت أحد حجج المطالبين بمنظور جديد هو أن المشاكل والموضوعات الاقتصادية النابعة من الاعتماد المتبادل تستحق أن يوجه إليها قدر أكبر من الاهتمام الذي يوجه إليها المنظور التقليدي، فيتضح لنا على ضوء المجموعة الأخيرة من الانتقادات المضادة أن التحليلات الواقعية وأن كانت تهتم أيضاً بموضوعات وقضايا اقتصادية إلا أنها تأتي في مرتبة ثانوية بعد الموضوعات الاستراتيجية (السياسية-العسكرية) من حيث تقدير تأثيرها على تحول النظام الدولي. فإن هذه التحليلات تنظر إلى وتهتم بالنظام الاقتصادي الدولي بالقدر الذي يكفي لتوضيح تأثيره على صراع القوى بين الدول، كما أنها تهتم بدراسة التطورات في القدرات الاقتصادية للدول بالقدر الذي يكفي لتوضيح تطور استغلال كل دولة لمصادر قوتها ونفوذها على الدول الأخرى وذلك على أساس أن القوة الاقتصادية هي أحد عناصر قوة الدولة وليس العنصر الأساسي في حين أن المطالبين بالمنظور الجديد ينبعث

تفوق اهتمامهم بالأبعاد الاقتصادية من اعتبارها مصدرًا للمشاكل في العلاقات بين الدول والتي تؤثر -كما سبق ورأينا- على نمط التفاعلات بينها وعلى حالة النظام ككل وتقتضي البحث عن حلول لمواجهة ما يفرضه الحاجها من تحد على المجتمع العالمي المعاصر.

ولكن يبقى التساؤل التالي مطروحًا هنا أيضًا كما سبق وطرحناه في مواضع أخرى سابقة؛ ما هي الدرجة التي وصلت إليها التحليلات المطالبة بمنظور جديد فيما يتصل بتصورها للعلاقة بين السياسات والاقتصاديات؟ فهل دعوتها لمزيد من الاهتمام بالأبعاد الاقتصادية يقودها إلى تغليب تأثير الاقتصاديات على تطور النظام الدولي؟ وهذا السؤال يمثل خلفية تجدد الاهتمام الراهن بالاقتصاد السياسي الدولي -كما سبق وأشرنا. وإن لم يكن في هذه الدراسة متسعًا كافيًا لطرح أبعاد هذا الموضوع إلا أنه يكفي هنا -وبقدر كبير من الاختصار الإشارة إلى ما يلي: ١- إن هذا الموضوع يثير السؤال التالي: أيهما أكثر تأثيرًا من الآخر على تطور أو تحول النظام الدولي: السياسات أم الاقتصاديات؟ وأيهما الذي يحدد الآخر؟ وهذا السؤال حول التفاعل بين الاقتصاديات والسياسات ليس جديد، وتناولته اتجاهات ومدارس فكرية مختلفة<sup>(١٣٨)</sup> ولكن عادت الاتجاهات الحديثة لدراسة العلاقات الدولية تطرحه من جديد على نحو يتحدى عملية التمييز التقليدية بين "السياسات العليا" وبين "السياسات الدنيا" ومن ثم يتحدى ذلك الانفصال بين دراسة الاقتصاديات الدولية ودراسة السياسات الدولية -على الصعيد النظري- نظرًا لتطور علمي السياسة والاقتصاد على نحو منفصل يتجاهل الأرضية المشتركة بينهما والتي يتداخل عندها المجالان الدراسيان.

٢- وإذا كانت الواقعية تنطلق من تأكيد أولوية السياسات على الاقتصاديات أي تعطي الأولوية للأهداف السياسية واستخدام أدوات اقتصادية -ضمن أدوات أخرى- لتحقيق هذه الأهداف، أي تتفق مع ما يسمى بالماركنتيلية الجديدة التي ترى أن القيم السياسية والمصالح الأمنية تعد محددات حاسمة للعلاقات الاقتصادية الدولية، أي ترى أن السياسات هي التي تحدد النشاط الاقتصادي الدولي وتوجهه لما يخدم الأهداف السياسية للجماعات السائدة<sup>(١٣٩)</sup> فنجد أن الاتجاهات الحديثة وإن اهتمت بتأثير المتغيرات الاقتصادية بدرجة كبيرة إلا أنها لم تدرس -في مجموعها- وبصورة متكاملة ولم توضح بنماذج شاملة إمبيريقية القوة النظرية للصلات والروابط بين المتغيرات السياسية والاقتصادية أي ببيان "السياسات العليا والدنيا"<sup>(١٤٠)</sup>، بل إن البعض<sup>(١٤١)</sup> يرى أنه بالرغم من دعوة هذه الاتجاهات إلى الاهتمام الجديد بالمشاكل الاقتصادية العالمية بدرجة أكبر وبصورة مختلفة عما توجهه إليها الواقعية إلا أنها لا تتكرر أن عوامل القوة والأمن هي التي لها تأثير في تحديد هيكل النظام العالمي أكبر من تأثير الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية. ونجد بالفعل أن بعض رواد هذه الاتجاهات<sup>(١٤٢)</sup> الحديثة يشيرون إلى أن درجة الاعتماد المتبادل وآثاره تتوقف بدرجة كبيرة على قرارات واتفاقات



سياسية عليا ومن ثم فإن المنظور التقليدي الذي ركز على السياسات العليا وعلى هيكل القوة الكلية يجب أن يشارك في تقديم تفسير مناسب وملائم للنظام الدولي المعاصر. وهكذا يمكن القول -أنه تحت تأثير الاتجاهات الحديثة في مجال دراسة العلاقات الدولية- بدأ تطور أكاديمي لملء الفراغ الناجم عن الفجوة بين السياسات الدولية والاقتصاديات الدولية وخاصة مع ظهور اتجاه بين الباحثين الاقتصاديين أيضاً- يبرز تجدد الاهتمام بإدخال متغيرات سياسية في تحليلاتهم<sup>(١٤٣)</sup>.

### ثانياً: بعض التحليلات التوفيقية التصالحية:

على ضوء المقابلة بين التحليلات التي تطالب بمنظور جديد وبين الانتقادات المضادة لها التي تتمسك بصلاحية المنظور القائم لابد وأن تثور في الذهن مجموعة التساؤلات التالية: إلى أي حد تقدم التطورات في خصائص السياسات الدولية المعاصرة- والتي تسمى السياسات العالمية تمييزاً لها عن المعنى التقليدي للسياسات الدولية- إلى أي حد تقدم أساساً كافياً لتغيير موضوعات وأساليب البحث والتفكير في العلاقات الدولية؟ وأليس هناك أي أساس يبرز استمرار التفكير في أن الموضوعات الأساسية في محتوى العلاقات الدولية مازالت هي الموضوعات التي تمس مباشرة المصالح والأهداف الاستراتيجية للقوى العظمى أساساً؟ بعبارة أخرى ما مدى صحي المطالبة أن نحل فكرة "السياسات العالمية" أو "السياسات الكلية" أو "الاعتماد المتبادل" أو "العبر-قومية" أو "الاندماج العالمي" محل "سياسات القوى" أي محور المنظور الواقعي التقليدي؟

ويمكن أن نستخلص بعض الاتجاهات التوفيقية<sup>(١٤٤)</sup> وهي -من ناحية لا تتمسك بمعطيات أو افتراضات الواقعية التي سادت التحليلات حتى أواخر الستينيات، حيث بدت الأكثر ملاءمة لدراسة الأوضاع حتى هذه الفترة، كما أنها -من ناحية أخرى- لا تصل إلى القول بحدوث تحول أو تغير حقيقي في شكل توزيع القوى العالمية ولكنها تقول بموقف وسط يجد منطقيته من منطقية بعض حجج وافتراضات التحليلات المطالبة بمنظور جديد من ناحية، ومن منطقية بعض الافتراضات التقليدية أيضاً. ولهذا فإن هذه التحليلات التوفيقية تقوم على أن هناك صوراً للاستمرارية وأخرى للانقطاع في السياسات الدولية المعاصرة، ومن ثم فإن مصيرها ومستقبلها يتوقف على نتيجة التفاعل بين قوى الاستمرارية وقوى التحول وأنه من الصعب التنبؤ الآن بأي هذه القوى هي التي ستسود في المستقبل<sup>(١٤٥)</sup> هذا وتتنوع أسانيد التحليلات التي تطرح آراء توفيقية فنجد البعض<sup>(١٤٦)</sup> يقول أنه لا الرؤية الجديدة أو الرؤية التقليدية أكثر صحة من الأخرى فيتوقف الأخذ بكل منهما أو الدفاع عنه على كيفية تعريف وتحديد التغير في النظام الدولي وعلى المدلول الذي يمكن قبوله لهذا التغير. أي أن الانتماء

لإحدى الرؤيتين لا يستند بالضرورة على حسابات عقلانية محضة ولكن يرجع -إلى حد ما- إلى "مزاج"<sup>(١٤٧)</sup> الباحث أكثر مما يرجع إلى ملاحظة لحقيقة الأحداث الإمبريقية فإن الدارس لا يخلص إلى أن مسار أو هيكل أحداث عالمية معينة أكثر اتفاقاً مع نمط أحد المناهج دون الأخرى من مجرد الملاحظة فقط. لأن هذه الأحداث لا يملك مغزاها منطقيها الذاتي ولكن يتم تفسيرها في إطار منهاج يحدد كيفية هذا التفسير ومن هنا يختلف المحللون "الواقعيون" والمحللون "العالميون" في تفسير مجموعة واحدة من الأحداث أو المعلومات نظراً لاستنادهم إلى افتراضات مختلفة مبعثها الاختلاف بين "الأمزجة" فإن هذه العوامل المزاجية "بمثابة" المرشح الذي من خلاله يدرك الباحث ويهيكل ويقوم الحقائق الإمبريقية في السياسات العالمية. كذلك نجد البعض الآخر<sup>(١٤٨)</sup> يرى أن التغييرات الإمبريقية في خصائص السياسات الدولية المعاصرة وأن لم تكن تدعو بالضرورة إلى انقلاب كامل في التحليل النظري إلا أنها تدعو من ناحية أخرى إلى الاهتمام بالاستمرار في إعادة تقييم خريطة وشكل العالم المعاصر وتحديد كيفية ودرجة اختلافه عن النظم السابقة. كما يرى أن ما حدث ويحدث من تغييرات هيكلية لا يتطلب إعادة توجيه كاملة لطرق البحث ومن ثم فإن الحديث عن نماذج جديدة يعد أمراً سابقاً لأوانه، وخاصة أنه ليس هناك دراسات إمبريقية كافية وواقعية يمكن أن توضح بصورة حاسمة أي من الرؤيتين -الواقعية أو العبرقومية- أكثر صحة من الأخرى. كذلك لأنه بالرغم من الاختلافات المهمة بين الرؤيتين إلا أن بينهما بعض أوجه التماثل التي تبرز التساؤل حول مدى تفرد الرؤية الجديدة التي وأن اكتشفت عن أهمية بعض الظواهر التي أهملها التحليل الواقعي إلا أنها تتضمن بعض المفاهيم والمضامين الواقعية وهكذا يصل هذا الطرح إلى التساؤل هل يمكن القول أن كل من الرؤيتين صالحة لدراسة مجموعة محددة من الموضوعات وبالأساليب التي تحددها؟ ومن ثم وحيث أن كل رؤية تطرح مجموعة من التساؤلات الأساسية لتجيب عنها بما يتلاءم من الأساليب البحثية -فإنه لا يجب تقييم أي منهما إلا انطلاقاً من كيفية ومدى نجاحها في تقديم إجابة عن الأسئلة التي طرحتها من البداية وليس كل الأسئلة الجديدة التي تبرز نتيجة حدوث بعض التغييرات.

ولهذا فإن فريقاً ثالثاً<sup>(١٤٩)</sup> يركز تحليله على ضرورة وكيفية الربط بين التحليلات الواقعية وبين التحليلات الجديدة أو دمجها معاً في رؤية أكثر اكتمالاً عن السياسات الدولية المعاصرة ويمكن أن يتحقق هذا إذا كف التساؤل عن "أيهما أكثر صحة من الآخر" وبدأ التساؤل متى تكون إحداهما أكثر ملاءمة من الأخرى، أي في ظل أي الظروف والأوضاع يجدر التركيز على إحدى الرؤيتين وتغليبها على الأخرى؟ حيث أن كل من الرؤيتين تعبر عن جزء من حقيقة النظام الدولي المعاصر ومن ثم فهي لا يمكن أن ترد على الرؤية الأخرى دائماً. كما لا يجب أن تشعر بأن هذه الرؤية الأخرى تهددها.

فمثلاً بالنسبة لعلاقات "العداء" وموضوعات القوة والأمن التي ما زالت تمثل جزءاً مهماً من الحقيقة الدولية؛ فيجد البعض<sup>(١٥٠)</sup> أن افتراضات الواقعية ما زالت تمثل منطلقاً ملائماً لدراستها طالما أن الدول القومية باقية كالفاعل الأساسي بالنسبة لهذا المستوى من التفاعلات الدولية ولكنه يرى -من ناحية أخرى- أنه إذا كانت علاقات "المشاركة" هي الغالبة نظراً لوجود روابط أكثر تعقيداً وتداخلاً بين الدول وغيرها من الفاعلين، إذا فإنه يصبح لمنطلق العلاقات العبر-قومية والاعتماد المتبادل أهمية ومغزى أكبر في التحليل.

ولهذا أيضاً يقول البعض الآخر<sup>(١٥١)</sup> أنه حتى تحدث تغييرات أعمق فيما يتعلق بزيادة تأثير الفاعلين من غير الدول في مواجهة تأثير الدول فإنه من السابق لأوانه التخلي عن "منظور السياسات الدولية" لصالح منظور "العلاقات العبر-قومية" وهذا لا يعني إنكار صحة كل حجج وأسناد الانتقادات الموجهة إلى المنظور الأول ولكن الحل الأكثر براغماتية هو تحقيق اتساع هذا المنظور ليشمل فاعلين من غير الدول، وتفاعلات عبر-قومية وقضايا المناطق وذلك في محاولة لعلاج أوجه قصور إطار التحليل التقليدي.

خلاصة القول: وكما يقول فريق أخير<sup>(١٥٢)</sup> فإن كل من "الواقعية" و"العالمية" يقدم منطلقات مهمة لفهم عملية التطورات الدولية والمقابلة بين هذه المنطلقات يثير الاضطراب لأنها لا يمكن أن تكون جميعها صحيحة تماماً أو العكس ولهذا فإنه من الخطأ أن يطرح التفكير في الشئون العالمية على أنه إما تفكير من واقع منطلقات "الواقعية" فقط أو "الرؤية الجديدة" فقط لأن العالم أكثر تعقيداً وتداخلاً مما تصفه كل من الرؤيتين على حده ومن ثم فإن كلاهما وغيرهما أيضاً يمكن تطبيقه على دراسة نفس المرحلة التاريخية.

ودون الاستطراد في تقديم تصورات للرؤية التوفيقية يكفي هنا الإشارة إلى مضمون إحدى الدراسات المهمة<sup>(١٥٣)</sup> التي يبدو أنها تعكس نظرة توفيقية بالنسبة للفاعلين الدوليين، ومحتوى العلاقات الدولية، والعمليات الدولية.

فهي تنطلق من أن النظام الدولي ما زال -بالنظر إلى العديد من سماته الأساسية- يمثل نظاماً بين الدول لكن هذا لا ينفي أن العديد من القوى قد مارست تأثيرها على نحو غير من دور الدولة القومية، حيث وسعت من نطاق قدرتها على تشكيل الأحداث في بعض المجالات من ناحية ولكن ضيقت من هذه القدرة في مجالات أخرى.

وهذه القوى التي عادة ما تتلخص في مصطلح الاعتماد المتبادل -هي نتاج للتغير في طبيعة الدول ذاتها من ناحية، ونتاج للأساليب الجديدة للتفاعل بين هذه الدول من ناحية أخرى، كما أن تأثيرها يذهب إلى جذور اهتمامات الدول أي الأمن والرخاء معاً، على نحو أبرز أبعاداً جديدة في دور الدولة، في ظل مجموعتين متميزتين من القوى تمارسان تأثيرهما على الدولة القومية المعاصرة ومن خلالها على السياسات الدولية المعاصرة. فمن ناحية: تعتبر مطالب

الرخاء أو ثورة التوقعات على دور الدول حيث أن إشباع هذه المطالب أضحى يمثل أحد الوظائف الأساسية للدول بل ومصدرًا أساسيًا لشرعيتها واستمرار بقائها، ولهذا امتدت السياسات العامة إلى مجالات واسعة تلمس مظاهر الحياة العامة والخاصة والتي لم تكن تقع في الماضي في دائرة الاهتمامات الحكومية ومن هنا تظهر قوة الدولة في امتيازاتها وحركاتها. ولكن من ناحية أخرى ازداد تحويل وتسييس بعض الموضوعات والقضايا الاقتصادية. فإن قوة الدولة - وإن بدت سائدة في إطارها الداخلي - فهي تبدو أقل من ذلك في إطارها الدولي لأن القوة الداخلية للدول يمكن الحفاظ عليها من خلال تعاون اقتصادي دولي وتوفيق سياسي فإن الدول في مواجهة مسؤولياتها عن الرخاء الاقتصادي مدفوعة للتعامل مع الدول الأخرى بطرق - وإن لم تفقد الصراع والتنافس إلا أنها تتطلب التعاون وقبول منطق الاعتماد المتبادل والاستعداد لفرض قيود على سلوك الدول وامتيازاتها.

ولكن هذا لا يعني أن دور الدول قد تراجع أمام تأصيل الفاعلين على المستويات الأخرى. فبالرغم من أن التفاعلات الدولية تتم عبر ثلاث مستويات معقدة ومتداخلة من العمليات (حكومية، عبر-قومية، اندماجية - عالمية) التي تتجز من خلالها الحكومات العديد من الوظائف المهمة حول الأمر والرخاء إلا أن الحكومات القومية - حتى في أكثر النظم اتسامًا بالاعتماد المتبادل - هي التي لديها حرية التصرف أو حرية الاختيار الواسعة بين أنماط التفاعلات والهياكل الدولية التي تفضل استخدامها لإنجاز بعض الوظائف وهذا الاختيار يتحدد باعتبارات داخلية وخارجية النسبة لموضوعات الرخاء أما موضوعات الأمن وبعض الموضوعات الاقتصادية المهمة مثل أسعار الصرف والسياسات الجمركية فهي تدار على مستوى الحكومات أساسًا.

ولهذا كله يصل هذا التحليل إلى القول أن نمط العمليات والتفاعلات السياسية المعاصرة يبين (وعلى عكس توقعات العديد من المنظورين عن الضعف التدريجي للدولة القومية نتيجة التغيرات الأساسية في العمليات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية على نحو يتطلب منظورًا جديدًا) أن الدولة القومية لم تذب أو تتفكك نتيجة نمط جديد من السياسات الدولية ولكن دولة - قومية جديدة هي التي تذيب السياسات الدولية التقليدية أي أن دولة - قومية جديدة هي التي دمرت الأبعاد التقليدية للسياسات الدولية والتي قامت على الفصل بين الأبعاد الداخلية والدولية لموضوعات الرخاء والأمن على حد سواء.

كذلك يصل هذا التحليل إلى أن النظام الدولي المعاصر يشهد مزيجًا من العمليات التقليدية (الأمن) والجديدة (النابعة من الاعتماد المتبادل). بل أن جوهره يكمن في علاقة الديالكتيكية بين القديم والجديد. وتبرز هذه الديالكتيكية فيما طرأ على فكرة المصلحة القومية من تغييرات. فبعد أن كان محورها أساسًا فيما "غير قابلة للتوزيع" (حول موضوعات القوة

والأمن والدفاع والمكانة) أي بعد أن كانت مرادفة "للسياسات العليا" لم يعد استخدامها يفيد أو ينطبق على هذا المجال فقط بعد الانخفاض في أهمية هذه العمليات بالمقارنة بالعمليات التوزيعية أي حول الموضوعات القابلة للتجزئة والتي تمثل محور "السياسات الدنيا".

كذلك يصل هذا التحليل إلى أن القوى المؤثرة على الدولة- القومية تحمل في طياتها مضامين صراعية واندماجية في نفس الوقت أي أن هناك علاقة دياكتيكية بين "الاستغلال" وبين "الاعتماد المتبادل" فإن الحكومات والجماعات القومية- الفرعية، وغيرها تتحرك في إطار "الاعتماد المتبادل" سعياً وراء مصالحها وهذه المصالح لا تؤدي بعلاقات الاعتماد المتبادل نحو صورة أكثر تجزئة، كما لا تسمح بالتحرك نحو صورة أكثر اندماجية للنظام الدولي. أي أن الاعتماد المتبادل يمثل حالة على منتصف الطريق بين التفكك والتجزئة وبين الاندماج. ذلك لأن الاعتماد المتبادل هو ظاهرة نمطية لنظام دولي تتبع ديناميكياته من البحث عن المصلحة القومية من ناحية، ومن البحث عن مصالح أخرى أكثر اتساعاً أو أكثر ضيقاً من المصالح القومية من ناحية أخرى<sup>(١٥٤)</sup>.

وهكذا ومن واقع كل التحاليل السابقة طرحت الدراسة للجدال حول ثلاثة أبعاد أو موضوعات (الفاعلون الدوليون، وموضوعات مضمون العلاقات الدولية- العمليات الدولية) بين ثلاثة اتجاهات حديثة وهي الاتجاه الذي يمكن تسميته "العالمية" والثاني "الواقعية الجديدة" وأخيراً "الاتجاه التوفيقي" وبين المنظور الواقعي التقليدي.

## الهوامش

- (1) Common Frame of reference.
- (2) School of thought
- (3) Belief system.
- (4) Paradigm.
- (5) Charles W. Kegley; Eugène R. Wittkopf; World Politics: Trend and Transformation, St. Martin 's press, New- York. 198, pp5-13.
- (6) Bahgat Korany: Afro-Asian Non Alignment in the contemporary. International System. These No. 268. Institut Universitaire des Hautes-Etudes Internationales, Genève, 1976. pp 15-16.
- (7) Charles W. Kegley, E. Witt Kopf; op. cit. p 15.
- (8) Hedley Bull: New directions in the theort of International Relations. International Studies. No. 14, No.2 1975. pp 286- 287.
- (9) انظر تحليلاً لهذه المراحل ومآثر خلالها من جدال في: د. نادية محمود مصطفى: مدخل في دراسة العلاقات السيلسية الدولية، محاضرات مطبوعة- لطلبة السنة الثالثة علوم سياسية- كلية الاقتصاد. جامعة القاهرة- العام الجامعي ١٩٨٢-١٩٨٣.
- (10) Ray Maghroori: Major Debates in International Relations. (in) Ray Maghroori, Westview Press, USA, 1982, pp 9-22.
- (11) "Power Politics".
- (12) Donald Puchala, Stuart Fagan: International Politics in 1970 The search for a perspective. (in) Kay Maghrooi, B. Ramberg (eds): op. cit: pp 38- 39.

- (13) Michael P. Sullivan: Transnationalism, Power Politics, and the realities of the Preseul System. (in) R. Maghrooi, B. Ramberg (eds); op. cit p 195.
- (14) "State-Centric Approach.
- (15) Geoffrey L. Goodwin, Andrew Linktar. Introduction: Changing Concepts of Structure and order. (in) G. Goodwin, A. Linktar (eds): New Dimensions of World Politics. Croom Helm, London, 1975.
- (16) K. J. Holsti: Change in the international system: Interdependence, Integration and Fragmentation (in) Ole R. Holsti, R. Siverson, A. George (eds): Change in the International System. Westview Press, 1980. pp 24-2
- (17) Michael Sullivan. Op. cit. p 196.
- (18) Globalism.
- (19) Universal integrationism.
- (20) Transnationalism.
- (21) Complex International Interdependence.
- (22) أي تظهر هذه الاختلافات عند الانتقال من المستوى التحليلي الأول إلى المستوى التحليلي الثاني السابق الإشارة إليهما.
- (23) C. Kegley, E. Wittkopf: op. cit: pp 474- 477. – R. Maghrooi: op. cit. pp 17-18.
- (24) James O'Leary: Envisioning Interdependence: Perspectives on Future World Orders. Orbis, Fall 1978. p 503.
- (25) Interdependent Global Society.
- (26) Radical Model.
- (27) Liberal-Realist Model.
- (28) James Roseneau: Order and disorder in the Study of World Politics: Ten essays in Search of Perspective. (in) R. Maghrooi, B. Ramberg: op. cit.
- (29) State Centric approach.
- (30) Multi-centric.
- (31) Global centric approach.
- (32) فمثلاً ليس الواقعيين فقط الذين يتقنون في تركيز تحليلهم على الحقائق كذلك وأن كانت "السلوكية" تركز على الحركة والتفاعلات فإن "الواقعيين" و"العالميين" أيضاً يرون أنهم يتناولوا السلوك الدولي، كذلك فإن مسمى "السلوكية" يشير إلى اتجاه منهجي في حين المسميات الأخرى تشير إلى اهتمامات موضوعية.
- (33) James O'Leary: op. cit. pp 504- 505.
- انظر التعليق في الهامش رقم ٤ من:
- (34) D. Puchala, S.Fagan: op. cit: p 54.
- (35) James Roseneau: op. cit. p 10.
- (36) "Different Perspectives".
- (37) ليس هناك فيما سيحال إليه من دراسات اتفاق على مسمى واحد للمنظور الجديد الذي تثار المطالبه به.
- (38) Robert O. Keohane, Joseph S. Nye: Power and Interdependence: World Politics Transition. Little Brown Co, Boston, 1977.
- (39) Stanely J. Michalak: Theoretical Perspectives for Understanding Interdependence. World Politics. October 1978. pp 150-1
- (40) James O'Leary: op. cit. p 54.
- (41) انظر تحليل لهذا الافتراض في:
- Oran Young: The actors in World Politics (in) J. Roseneau, V. Davis, M. A. East (eds): The Analysis of International Politics, 1972. pp 125.
- Robert Keohane, Joseph Nye: op. cit: p 24.
- Ronald Yalem: Transnationalism Politics Versus International Politics. Year Book of World Affairs. 1978. pp 237-239.
- (42) J. K. Holsti: op. cit. Pp 26- 27.
- (43) R. Keohane, J. Nye: op. cit. pp 1- 24.
- Ronald Yalem: J. Nye: op. cit. pp 240-245.

- R. Maghrooi: op. cit. pp 16- 20.  
 - D. Puchala, S. Fagan: op. cit. pp 40- 44.  
 Jeffrey Harrod: Transnational Power. Year Book of World Affair. 1976. pp 102- 105.  
 - R. H. Wagner: Dissolving the State: Three Recent Perspectives on International Relations. International Organization 28 (3) 1974. pp 436- 466.

(44) World Politics.

(45) Sub- National.

(46) Transnational.

(47) Supra-National.

(48) James O'Leary: op. cit. pp 505- 506, pp 513- 514.

(49) وسنعرض لها بقدر من التفصيل فيما بعد تحليل ظاهرة الاعتماد المتبادل الدولي التي تبرز مدلول أزمة الدولة القومية والاختلافات حولها بصورة أوضح.

(50) Issues.

(51) R. Keohane, J. Nye: op. cit. pp 1- 24.

- Ronald Yalem: op. cit. pp 238- 239.

- R. Maghrooi: op. cit. pp 16- 20.

(52) "High Politics".

(53) Low Politics.

انظر أول استخدام لهذين المصطلحين من جانب استانلي هولمان في:

- Stanely Hoffman: "Obstinate or Obsolete? The fate of the Nation-State and the Case of Western Europe: Daedalus. Summer.

(54) R. Keohane, J. Nye: op. cit. pp 1-24.

(55) James O'Leary: op. cit. pp 506- 508.

(56) Ibid: pp. 515- 516.

(57) R. Keohane, J. Nye: op. cit. p 24.

(58) Seymon Brown: The Changing Essence of Power. (in) R. Maghrooi, B. Ramberg (eds): op.cit. pp 26- 27.

وحول تحليل القوة بإبعادها المختلفة لدى الاتجاهات المختلفة انظر:

David Baldurin: Power Analysis and World Politics: New Trends Versus Old Tendencies World Politics. January 1979. pp 161- 193.

(59) Michael Sullivan: op. cit. pp 197- 198.

- R. Maghrooi: op. cit. pp17.

- G. L. Goodwing, A. Linktar: op. cit. pp 3-4.

(60) William Coplin: Introduction to International politics.

Prentice Hall, New Jersey, 1980 (3 edition) pp 302- 303.

(61) Politics of International Economic Relations.

(62 ) Economics of International Political relations.

(63 ) D. Puchala, S. Fagan: op. cit. pp 49- 53.

(64 ) C. Kegley, E. Wittkopf: op. cit. pp 147- 150.

(65 ) W. Coplin: op. cit pp 210- 213.

(66) Wolfram F. Hanrieder: Dissolving International Politics: Refiections on the nation-State. American Political Science Review. No 4, 1978. p 1280.

(67) بالرغم من اتفاق الرؤية الجديدة -في مجموعها- على هذا إلا أنه انطلاقاً من الاختلافات بين مكوناتها فإنه يجدر الإشارة هنا -مبدئياً- إلى وجود اختلافات بينها حول سبل إدارة الأبعاد الاقتصادية وانعكاس ذلك على حالة النظام هل مزيد من الحاجة إلى صيغ تعاونية أم استمرار التنافس والصراع. وهذا ما سنتناوله الدراسة في موضع لاحق بقدر من التفصيل.

(68) Joan Edelson Spero: The politics of International Economic Relations. St. Martin 's press, New York, 1981 (5 edition). Pp 23- 29.

- (69) وحول مزيد من التفصيل حول التطور في النظام الدولي (١٩٤٥-١٩٨٠) مع التركيز على أبعاد العلاقات بين السياسات والاقتصاديات انظر: د. نادية محمود مصطفى: تطور النظام الدولي الثنائي القطبية (٤٥- ٨٠) (محاضرات مطبوعة). لطلبة السنة الثانية -قسم الاقتصاد- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة (١٩٨٤-١٩٨٥).
- (70) حول بعض الأنماط المتوقعة لمستقبل السياسات العالمية في ظل عواقب الوضع الراهن للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية العالمية على مستقبل الصراع أو السلام في العالم أنظر:
- Karl Deutsch: Some Propects for the Future. Journal of International Affairs. No. 31, No 2, 1977. pp 315- 326.
- (71) Jeffrey Harrod: op. cit. pp 97- 98.
- (72) International Interdependence.
- (73) K. J. Holsti: op. cit. p 23.
- (74) د. محمد السيد سليم: تحليل السياسة الخارجية -دار برميثينال للنشر، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٦٢-١٦٥.
- (75) انظر تحليلات متعددة حول هذه التساؤلات التي تتسع لها دراسة مستقلة في:
- Oran Young: "Interdependencies in World Politics" International Journal. Vo 24 (Autumm 1969). Pp 726- 720.
- Edward Morse" "The Politics of Interdepenence". International Organization. 23 (Spring 1969). p 312.
- (76) Sensitivity.
- (77) Vulnerability.
- (78) Gerhard Mally: Interdependence (The European-American Connection in the global contexe). Lexington Books. 1976. pp 4- 6.
- (79)Oran Young: op. cit. p 727.
- (80) Gerhard Mally: op. cit. p 6.
- (81) ونجد مثلاً أن إحدى الدراسات الرائدة المعبرة عن أبعاد الرؤية الجديدة بصورة متكاملة وهي الدراسة تحت عنوان " Power and Interdependence" السابق الإشارة إليها تسمى نموذج السياسات العالمية المعاصرة بنموذج "الاعتقاد المتبادل الدولي المعقد" تمييزاً له عن نموذج سياسات القوى التقليدية.
- (82) Kenneth Waitz: pp 207- 208.
- (83) Joan Edelman Spero: op. cit. p 26.
- (84) G. Goodwin: A. Linktar: op. cit. p 5.
- (85) "Radical Model".  
James O'Leary: op. cit. p 508.
- (86) "Optimist globalists":  
R. Maghrooi; op. cit. p 17.
- (87) "Global integrationists."  
Oran Young: The actors in World Politics. Op. cit. pp 128.
- (88) د. محمد السيد سليم: مرجع سابق، ص ١٧٢-١٧٥.
- (89) James O'Leary: op. cit. pp 508- 512.
- (90) D. Puchala, S. Fagan: op. cit. pp 45- 49.
- (91) Ibid: p 50.
- C. Kegley, E. Wittkopf: op. cit. pp 149- 150.
- (92) ولكن تختلف المجموعتان من الدول من حيث مدى قدرة كل منهما على مواجهة وتحمل تكلفة هذه التأثيرات ومن هنا تبرز أهم الانتقادات لمدى ملائمة منظور الاعتماد المتبادل لوصف وتفسير العلاقات بين الشمال والجنوب.
- (93) Richard Cooper: p 164.
- (94) Richard Little: A Systems approach (in): Trevor Yaylor (ed): Approches and Theory in International Relations. Longman, London, 1978. pp 197- 199.
- (95) Oran Young: op. cit. p128.
- (96) R. Maghrooi: op. cit. p 17.



(97) W. Coplin: op. cit. p 48.

(98) فالمثالية الأولى تنتمي إلى المدرسة التقليدية في دراسة العلاقات الدولية، كما أنها تستند على مجموعة من الافتراضات التي تبرز رؤيتها كأسوأ مظاهر النظام الدولي والتي يمكن أبعاد خطرها بمجهودات دولية. ومن ثم فهي تدّين سياسات توازن القوى التي تثبتت الحرب العالمية الأولى فثقلها في الحفاظ على السلام العالمي. وتدهو إلى تطبيق الضمان الجماعي في ظل عصبة الأمم كسبيل للحفاظ على السلام والأمن وتجنب اندلاع الحروب انطلاقاً من مبدأ السلام لا يتجزأ وهكذا فإن محور دوافع المثالية الأولى هو موضوع تنظيم استخدام القوة العسكرية لتجنب اندلاع الحروب على عكس توازن القوى الذي يتضمن التصارع على القوة والذي قد ينتهي بحرب. أما المثالية الجديدة فهي تستلهم مثل المثالية الأولى مذهب تجانس مصالح الأفراد والجماعات كتعبير عن الرغبة في التعاون والسلام والناجمة عن الطبيعة الخيرية للبشرية، كما تعتقد في عدم جدوى القوى العسكرية القومية، وتؤمن بدور المنظمات الدولية كميكانيزم لحل الصراع إلا أن محور اهتمامها هو كيفية إدارة الاعتماد المتبادل في مجالات تحقيق الرخاء والثروة حقيقة تضمنت المثالية الأولى بعض أفكار الدعوة إلى إلغاء الحواجز أمام التجارة الدولية. وإعادة تنظيم النظام النقدي العالمي انطلاقاً من انتقادها الآثار السلبية للقومية الاقتصادية إلا أن هذه الأفكار لم يتحقق لها الغلبة لتفرض نفسها بقوة مثل أفكار الضمان الجماعي لمنظمة دولية والتي ترجمت في تكوين عصبة الأمم وبالرغم من أن الاقتصاد العالمي كان يمر في هذه المرحلة بتوتر حاد وعدم استقرار ساهم في الانهيار الاقتصادي ثم السياسي العسكري في نهاية الثلاثينيات إلا أن المهتمين بدراسة العلاقات بين الدول لم يركزوا إلا على الأبعاد السياسية العسكرية ولم تلتق الأبعاد الاقتصادية الاهتمام الكافي. وذلك على عكس المثالية الجديدة التي وأن دعت أيضاً إلى حكومة عالمية فذلك من أجل حل الصراعات الاقتصادية أي يكمن الاختلاف في تحليل القوى التي تدفع إلى الاندماج العالمي كسبيل لأقرار الأمن والسلام فالمثالية الجديدة تسجل وجود قوى جديدة تدفع للتعاون والاندماج وهي الخوف من الحرب الذرية ولكن أيضاً الاحتياجات الوظيفية والاقتصادية.

(99) "Trans nationalists": Oran Young: op. cit. p 129.

Mhnization.

(100) "pessimist Globalists". R. Maghroori: op. cit. p 17.

(101) "Liberal Realists". James O'Leary: op. cit.

(102) K. J. Holsti: op. cit. pp 28- 29.

(103) R. Maghroori: op. cit. pp 17-18.

(104) نسبة إلى المذهب التجاري (الماركنتيلي) Mercantilist doctrine أي الذي نادى في القرن الـ١٧ بضرورة أن تفرص الدولة القويوم على التجارة الدولية بغية الحصول على أكبر كمية من المعدن النفيس. وهو الذهب الذي جاءت النظرية التقليدية للتجارة الدولية كرد فعل له في أواخر القرن الـ١٨ وبداية القرن الـ١٩. انظر د. جودة عبد الخالق: اللاتقتصاد الدولي (من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافي) دار النهضة العربية ١٩٨٥، الطبعة ٢) ص ١٣.

(105) Internationalisation.

(106) James O'Leary: op. cit. pp 516- 517.

(107) Ibid: pp 517- 519.

(108) W. Coplin: op. cit. p 49.

(109) "Obsolete".

(110) Oran Young: Interdependencies in World Politics. Op. cit: pp 729.

(111) D. Puchala, S. Fagan: op. cit. pp 44-45.

- J. Nye, R. Keohane: Transational Relations and World Politics: An Introduction. International Organizations. No 25. (Summer 1971)> pp 330- 334.

(112) R. Keohane, J. Nye: Power and Interdependece. Op. cit. pp 110-116.

(113) Joan Edelman Spero: op. cit. pp 74-75.

(114) James O'Leary: op. cit. p 513.

(115) James O'Leary: op. cit. pp 534- 535.

(116) وحول التمييز بين هذين النمطين انظر:

- K. Walts: Theory of International Relations. (in) Nelson Polsby, Fred Greenstein (eds): Handbook of Political Science, V111, International Politics.

- Reading, Mass: Addison-Wesley 1975. p 49.
- Dina A. Zines: Prerequisites for the study of system Trans Formation. (in) Ole, R. Holsti, R.Siverson, A. George (eds): op. cit. pp 3-22.
- (117) Jamed O'Leary: op. cit. pp 504- 505.
- (118) J. Goodwin, A. Linktar: op. cit. pp 4.5.
- (119) C.Kegley, E. Wittkopf: op. cit. pp 473- 474.
- (120) R. Maghroori: op. cit. pp 18- 19.
- (121) Michael Sullivan: op. cit. pp 199- 201.
- (122) John Herz: International politics in Atomic Aage. 1959.
- (123) "Demise" of territorial state"
- (124) John Herz: the territorial State Revisited: Reflections on the future of the nation-state. (in) James Roseaneu (ed): International Politics and Foreign policy. Free press, revised edition 1969. pp 76- 79.
- (125) Jamed O'Leary: op. cit. pp 525- 526.
- (126) Stanely J. Michalak: op. cit. pp 147- 178.

(127) وخاصة المؤلف السابق الإشارة إليه أي مؤلف.

"Power and Interdependence"

(128) وبالرغم هذه الانتقادات -وغيرها- فإن القائل بها يؤكد أنه بالرغم من هذا الضعف الأساسي في مؤلف "القوة والاعتماد والمتبادل" إلا أنه في مجموعة يمثل إسهامًا إيجابيًا.

(129) Jamed O'Leary: op. cit. pp 256- 527.

(130) "Usnbility of overt military interventionism".

(131) Michael Sullivan" op. cit. pp 202- 203.

(132) "Non-Power Issues".

(133 ) Ibid: pp 212-214.

(134) ومن هذه الدراسات التي أشار إليها مصدر الانتقادات السابقة والتي لم تستعن بها الدراسة:

- Fred Bergoten, Robert Keahane, J. Nye: International Economic and International Politics: A Framework for Analisis. Interantional Organizational Economic System. (in) Fred Bergsten (ed): The Future of International Economic Order (An agenda for Research). Lescington, MA: 1973. p 147.

- Richard W. Sterking: Macro-politics International Politics in global Society. Knopf, New York. P 65.

(135)Jamed O'Leary: op. cit. pp 529- 530.

(136) "Macro-Systemic Politico-Security Factors".

(137) Issue-Areas.

انظر تحليلًا لأهمها منذ القرن الـ ١٧ وحتى الآن في .

(138) Joan Edmand Spero: op. cit. pp 1-5.

- Robert Glltion: The politics of Transnational Economic Relations (in) R. Maghroori, B. Ram (eds): op. cit. pp 173- 176.

(139) Ibid: p

(140) Nazil Chouccri: International Political Economy: A Teoretical Perspocitive (in) Ole

R. Holsti, R. Siverson; A. George (eds): op. cit. pp 111- 113.

(141) Ronald Yalem: op. cit, pp 247- 248.

(142) R. Keohane, J. Nye: op. cit. p 42.

(143) انظر على سبيل المثال وليس الحصر:

Charles P. Kindleberger: Power and Money: The Economics of International Politics and The Politics of International Economic (Basic Books, New York, 1970).

(144) تشبه هذه التحليلات في وضعها بين اجنحة الجدل الذي برز في مرحلة ما بعد السلوكية وضع مجموعة التحليلات التي برزت في نهاية الستينيات للتوفيق ظبين اجنحة الجدل الذي ساد المرحلة السلوكية أي الجدل بين المدافعين عن ما يسمى بالمناهج التقليدية وبين المدافعين عن ما يسمى بالمناهج العلمية أو السلوكية وذلك بعد أن ظهر حدود الإنجاز الذي افترضت الأخيرة أنه

---

بإمكانها تحقيقه لتعويض أوجه القصور في المناهج التقليدية انظر د. نادية محمود مصطفى: مدخل في دراسة العلاقات السياسية، مرجع سابق، ص ٣٤-٣٨.

(145) حول مفاهيم الاستمرارية وعدم الاستمرارية في النظام الدولي المعاصر: انظر مثلاً - Charles F. Doran: Modes, Mechanisms and Turning Points (Perspectives on the Trans Formation of the International System). International Political Science Review Vol, Nol, 1980. pp 40-51.

(146) Jamed O'Leary: op. cit. pp 6-7.

(147) "Temperament".

والمقصود به في المرجع السابق الميل نحو النظر إلى المواقف كتعبير أما عن الاستمرارية أو عن التغيير، والاتجاه للنظر إلى العلاقات السلبية أما أم إطار جزئي أو في إطار على والاستعداد للأخذ إما بأدلة غامضة أو المطالبة باثبات مادية ملموسة.

(148) Michael Sullivan: op. cit. 210- 211, p 215.

(149) W. Coptin: op. cit. pp 303- 307.

(150) G. Goodwin: A. Linktar: op. cit. pp 14-15.

(151) R. Yaler: op. cit. pp 249- 251.

(152) R. Maghrooi, B. Ramberg: Globalism Versus Realism: A reconciliation. (in) R. Maghrooi, B. Ramberg (eds): op. cit. pp 223- 2

(153) W.F. Hanrieder: op. cit. pp 1277- 1281.

(154) انظر أيضاً حول هذه النقطة الأخيرة: تحليلًا للصراع بين "القومية" والعالمية في النظام الدولي المعاصر في D. Puchala, S. Fagan: op. cit. pp 52- 53.

كذلك انظر نماذج الاستمرار صورة للتجزأة والانقسام وعدم الاندماج إلى جانب صور التعاون في: K. J. Holsti: op. cit. pp 41- 50.

كذلك انظر التمييز بين خمسة أنماط من العمليات التحولية في النظام المعاصر

Charles. F. Doran: op. cit. pp 51- 53.